

# حزب كاديما

تقرير  
معلومات  
(9)

إعداد  
قسم الأرشيف والمعلومات  
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# حزب كاديما



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

بيروت - لبنان

## تقرير معلومات (9)

رئيس التحرير

د. محسن صالح

نائب رئيس التحرير

عبد الحميد الكيالي

مدير التحرير

ربيع الدنان

هيئة التحرير

باسم القاسم

صالح الشناط

محمد بركة

## Information Report (9)

**Kadima Party**

Prepared By:

**Information Department, Al-Zaytouna Centre**

Editor:

**Dr. Mohsen Moh'd Saleh**

Deputy Editor:

**Abdul-Hameed al-Kayyali**

Managing Editor:

**Rabie el-Dannan**

حقوق الطبع محفوظة

2009 م - 1430 هـ

بيروت - لبنان

**ISBN 978-9953-500-34-8**

يُمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي، والتسجيل على أشرطة أو أقراص مدججة أو أي وسيلة نشر أخرى أو حفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.

**مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات**

ص.ب : 5034-14، بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

**تصميم الغلاف**

مروة غلاييني

**طباعة**

Golden Vision sarl +961 1 820434

## فهرس المحتويات

5.....	المقدمة
8.....	أولاً: ظروف النشأة وفترة التأسيس برئاسة شارون:
8.....	1. أبريل شارون: مؤسس حزب كادима
10.....	2. زعامة شارون لليكود ورئاسته للحكومة
13.....	3. انتخابات الكنيست السادس عشر وخطة الفصل الأحادي
15.....	4. انشقاق شارون عن الليكود وتأسيسه لكادима
17.....	5. برنامج حزب كادима
19.....	6. غياب شارون عن الساحة السياسية
21.....	ثانياً: رئاسة أولمرت لحزب كادима:
	1. فوز كادима في انتخابات الكنيست السابع عشر وتشكيل أولمرت
21.....	الحكومة الائتلافية
24.....	2. دور كادима في الحياة السياسية الإسرائيلية خلال رئاسة أولمرت:
24.....	أ. الحرب على لبنان وتداعياتها (تقرير فينو غراد)
28.....	ب. مؤتمر أنابوليس وملف التسوية السياسية
30.....	ج. الاستيطان والقدس
31.....	د. فوز حماس في الانتخابات التشريعية وسيطرتها على قطاع غزة
33.....	هـ. استقالة أولمرت على خلفية قضايا الفساد

- 37..... ثالثاً: فترة رئاسة ليفني لحزب كاديما:
- 37..... 1. الانتخابات التمهيدية في كاديما
- 38..... 2. مساعي ليفني لتشكيل حكومة جديدة.
- 39..... 3. العدوان على غزة
- 41..... 4. انتخابات الكنيست الثامن عشر وتداعياتها على حزب كاديما
- 47..... الخاتمة.
- 49..... الهوامش

## المقدمة

تلعب الأحزاب السياسية والدينية في الدولة العبرية دوراً كبيراً في السياسات الداخلية والخارجية الإسرائيلية؛ إذ تتميز الحياة السياسية بطابعها الديمقراطي سواء على المستوى الداخلي للأحزاب أم على صعيد العلاقة السياسية بين الأحزاب والدولة؛ أي بين الأحزاب المعارضة والأحزاب الحاكمة. وقد أتاح نظام الانتخاب النسبي المتبع في "إسرائيل" للأحزاب، وإن كانت صغيرة، أن تلعب دوراً مهماً في الحياة السياسية، وخاصةً في تشكيل الحكومات الائتلافية؛ حيث غالباً ما ينتج عن النظام الانتخابي النسبي تشكيل حكومات ائتلافية.

أقيمت أول انتخابات عامة في "إسرائيل" في 1949/1/25، والتأمت الجمعية التأسيسية في مبنى الوكالة اليهودية في القدس في 1949/2/14، وفيها انتخب يوسف شبرينتسناك Yosef Sprinzak رئيساً للجمعية. وفي 1949/2/16 أقرت هذه الجمعية قانون الانتقال، الذي نص على أن الهيئة التشريعية لـ "إسرائيل" تتألف من مجلس برلماني واحد، يدعى الكنيست<sup>1</sup>، ويضم 120 عضواً<sup>2</sup>. وشكل ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion في 1949/3/8 أول حكومة إسرائيلية؛ وشارك في الائتلاف كل من: مباي Mapi Party، والجهة الدينية الموحدة United Religious Front، والحزب التقدمي Progressive Party، وطوائف اليهود من الأصل الشرقي، وقوائم الأقليات. وفي 1950/10/15 انهارت الحكومة الائتلافية الأولى واستقال بن جوريون، وشكل الحكومة الثانية في 1950/11/1، وشاركت الأحزاب نفسها في الحكومة<sup>3</sup>.

وحقق مباي بقيادة حزب العمل Labor Party من سنة 1949 وحتى سنة 1965 أغلبية نسبية في الكنيست (46 مقعداً سنة 1949، و45 سنة 1951، و40 سنة 1955، و47 سنة 1959، و42 سنة 1961) ساعدته على قيادة كل الحكومات الإسرائيلية خلال تلك الفترة. وفي سنة 1965 تمّ تشكيل تجمع المعراخ Alignment كبديل عن



مباي، واستطاع تشكيل الحكومة بعد فوزه بـ 45 مقعداً، واستمر على رأس حكومتين متتاليتين، الأولى سنة 1969 محققاً 56 مقعداً، والثانية سنة 1973 محققاً 51 مقعداً.

وفي سنة 1977 لم يستطع تجمع المعراخ تشكيل الحكومة بسبب حصوله على عدد غير كافٍ في انتخابات الكنيست التاسع، حيث حصل على 32 مقعداً.

فاز حزب الليكود Likud Party في سنة 1977 بـ 43 مقعداً، وشكل الحكومة الإسرائيلية الثامنة عشرة في 1977/6/20، لأول مرة في تاريخ "إسرائيل" بقيادة مناحيم بيغن Menachem Begin. كما فاز الليكود بـ 48 مقعداً سنة 1981 مكنته من تشكيل الحكومة، بعد تقدمه على تجمع المعراخ، الذي فاز بـ 46 مقعداً.

أدت النتائج غير الحاسمة لانتخابات الكنيست الحادي عشر التي جرت في سنة 1984، حيث فاز تجمع المعراخ بـ 44 مقعداً والليكود بـ 41، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية ترأسها بالتناوب زعيم حزب العمل شمعون بيريز Shimon Peres (1984-1986)، وزعيم الليكود إسحاق شامير Yitzhak Shamir (1986-1988). واستمر شامير في منصب رئيس الوزراء حتى سنة 1992، بعد تقدم حزبه على العمل خلال انتخابات الكنيست الثاني عشر، والتي جرت في 1988/11/1.

عاد حزب العمل برئاسة إسحاق رابين Yitzhak Rabin إلى قيادة الحكومة الإسرائيلية عقب فوزه في انتخابات الكنيست الثالث عشر في 1992/5/29، وحصوله على 44 مقعداً، مقابل 32 مقعداً لليكود. غير أن حزب الليكود عاد إلى السلطة سنة 1996، وهي السنة التي جرت فيها انتخابات مباشرة لرئيس وزراء "إسرائيل" لأول مرة. وكان لاتحاد الليكود مع أحزاب اليمين المتطرف وأحزاب اليهود الشرقيين الدور الفاعل في فوزه، لكنه خسر أمام منافسه حزب العمل في انتخابات سنة 1999<sup>4</sup>، لينتخب أرييل شارون Ariel Sharon زعيماً لليكود خلفاً لنتنياهو في السنة نفسها. وفي 2001/2/6، انتخب شارون رئيساً لحكومة "إسرائيل" بعد فوزه الكاسح على مرشح حزب العمل إيهود باراك.

وجاء تأسيس حزب كادима Kadima Party في 2005/11/21 على يد شارون، بعد انشقاق الأخير عن حزب الليكود، ليشكل ظاهرة جديدة في تاريخ الأحزاب الإسرائيلية؛ فكادима الذي مضى على تأسيسه فترة قصيرة للغاية، أصبح أحد أهم الأحزاب الرئيسية في "إسرائيل" وأكثرها قوة ونفوذاً، بعدما استقطب شخصيات من اليمين واليسار. وقد شهدت الساحة الإسرائيلية أحداثاً مهمة منذ ولادة كادима، كان أبرزها فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، ثم العدوان الإسرائيلي على لبنان في 2006/7/12 وما تبعه من تداعيات تقرير فينوغراد، وأخيراً العدوان الإسرائيلي على غزة في أواخر سنة 2008.

ويسلط هذا التقرير الضوء على حزب كادима، ويتحدث عن ظروف نشأة الحزب، وأثر غياب شارون عن الساحة السياسية في كادима. ثم يتعرض التقرير لرئاسة إيهود أولمرت Ehud Olmert للحزب، وفوزه في انتخابات الكنيست السابع عشر، وخوضه الحرب على لبنان، وإدارته لملف التسوية، وقضايا الفساد التي أحاطت به. ثم يعرض التقرير لفترة رئاسة تسيبي ليفني Tzipi Livni للحزب، والانتخابات الداخلية في كادима، ومساعي ليفني لتشكيل حكومة جديدة. ويتحدث أيضاً عن دور كادима في العدوان على غزة، ثم يستعرض انتخابات الكنيست الثامن عشر وتداعياتها على الحزب.





## أولاً: ظروف النشأة وفترة التأسيس برئاسة شارون

### 1. أرييل شارون: مؤسس حزب كاديما:

ارتبط اسم رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون بكل الحروب التي اندلعت بين العرب و"إسرائيل" بدءاً من سنة 1948 حتى سنة 1982، إضافة إلى مسؤوليته عن مجزرتي قبية سنة 1953 وصبرا وشاتيلا سنة 1982، ومحاولات قمع انتفاضة الأقصى التي كان سبباً في اندلاع شرارتها الأولى سنة 2000. ولد أرييل شارون في قرية ميلان الفلسطينية، التي أصبحت فيما بعد تسمى مستوطنة كفار ملال، سنة 1928 لأسرة من أصول بولندية، عملت في مزارع الموشاف في فلسطين، بعد أن فرت إليها خوفاً من بطش النازيين.

تنوعت العلوم التي درسها شارون، فدرس التاريخ والاستشراق والزراعة والقانون في "إسرائيل"، ثم العلوم العسكرية في فرنسا وإنجلترا. ويعدّ شارون واحداً من أكثر القادة العسكريين والإسرائيليين تشدداً، حيث يرفض تقسيم القدس، ويصر على أنها ستبقى العاصمة الأبدية لدولة "إسرائيل"، ويرفض كذلك مبدأ حق العودة للفلسطينيين اللاجئين، أو المساس بأي من المستوطنات الموجودة، ويسعى إلى تهويد الأراضي العربية بإقامة المزيد من المستوطنات عليها<sup>5</sup>.

التحق شارون وهو في الرابعة عشرة من عمره بتنظيم الهاغاناه Haganah، وقاد إحدى فرق المشاة في حرب 1948. وأصيب في بطنه بعدة رصاصات بينما كان يهجم بحرق أحد الحقول، وكادت تلك الرصاصات تودي بحياته لولا أن رآه أحد جنوده فأسرع إلى إنقاذه. ترأس شارون في سنة 1953 وحدة للعمليات الخاصة، أطلق عليها اسم الوحدة Specialcommando unit 101، وألحق بها شارون بعد رئاسته عدداً من المتطوعين والإسرائيليين المحكوم عليهم لفترات طويلة بالسجون<sup>6</sup>. تخصصت

تلك الوحدة في الإغارة على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وكان من أشهر عملياتها مجزرة قبية التي راح ضحيتها 69 فلسطينياً، وهُدِمَ فيها 41 منزلاً.

واختير شارون رئيساً لشعبة التدريب في الجيش الإسرائيلي سنة 1966، ثم رُقِّي إلى رتبة جنرال سنة 1967، حيث تولى قيادة القطاع الجنوبي Southern Command Staff، وترك الجيش في سنة 1972، ثم عاد إليه في السنة التالية خلال حرب 1973، تمكن شارون بقيادة عملية عسكرية أدت إلى تطويق الجيش الميداني المصري الثالث من خلال ما عرف بثغرة الدفرسوار، أو الثغرة Battle of the Chinese Farm؛ هو المصطلح الذي أطلق على حادثة أدت لتغيير مسار الأحداث في حرب 1973.<sup>7</sup>

شكل شارون حزباً أواخر سنة 1977 أسماه سلام صهيون Shlomzion فاز بمقعدين في الكنيست، ثم انضم بعد ذلك إلى حزب الليكود. وتولى في حكومة مناحيم بيغن منصب وزير الزراعة والاستيطان، وظلَّ يشغل هذا المنصب إلى أن انتقل لشغل منصب وزير الدفاع سنة 1982.<sup>8</sup>

قاد شارون سنة 1982 الاجتياح الإسرائيلي للبنان، وتعامل بعنف مع المقاومة الفلسطينية، التي كانت تتخذ من بيروت الغربية مقراً لها، وأجبرها بعد حصار طويل على الخروج إلى تونس. وفي أثناء الوجود الإسرائيلي في لبنان وقعت مجزرة صبرا وشاتيلا التي راح ضحيتها قرابة ألفي لاجئ فلسطيني، وحملت لجنة تحقيق إسرائيلية مستقلة شارون المسؤولية.

ظلَّ شارون وزيراً بلا وزارة في الفترة من 1982 وحتى 1984، ثم اختير بعد ذلك وزيراً للصناعة والتجارة في الفترة 1984-1990، ثم عُيِّنَ وزيراً للبناء والإسكان في الفترة 1990-1992، وتولى منصب وزير البنية التحتية في حكومة الليكود برئاسة بنيامين نتياهو Benjamin Netanyahu، التي تشكلت إثر انتخابات سنة 1996، ثم وزيراً للخارجية في الحكومة نفسها من سنة 1998 إلى سنة 1999.<sup>9</sup>



## 2. زعامة شارون لليكود ورئاسته للحكومة:

بعد فشل بنيامين نتنياهو أمام إيهود باراك Ehud Barak في انتخابات رئاسة الحكومة الإسرائيلية في أيار/ مايو 1999، واستقالته من رئاسة حزب الليكود، طُلب من أرييل شارون أن يتسلم زعامة الحزب مؤقتاً. وفي أيلول/ سبتمبر 1999، انْتُخِبَ شارون زعيماً لليكود بشكل رسمي بعد أن تغلب على منافسيه إيهود أولمرت ومئير شطريت Meir Sheerit، حيث فاز بنسبة 53% من أصوات مركز حزب الليكود<sup>10</sup>.

وفي خطوة استفزازية، قام شارون في 2000/9/28 بزيارة المسجد الأقصى الشريف، حيث أعلن أن زيارته هي لتأكيد السيادة الإسرائيلية على المسجد<sup>11</sup>، مدعياً بأن: "لكل يهودي الحق في أن يقوم بزيارة الحرم الشريف"<sup>12</sup>. وغداة هذه الزيارة اشتعلت انتفاضة الأقصى.

وفي أعقاب زيارة شارون للحرم القدسي الشريف، وفشل رئيس الحكومة الإسرائيلية إيهود باراك في لجم الانتفاضة الفلسطينية، انتخب الأول في 2001/2/6 رئيساً لحكومة "إسرائيل" بفوزه الكاسح على الأخير، مرشح حزب العمل؛ إذ حصل شارون على 62.5% من الأصوات مقابل 37.5% لمنافسه<sup>13</sup>.

وبعد فوزه بالانتخابات طلب شارون مهلة مائة يوم، للقضاء على "انتفاضة الأقصى"، ولتحقيق "الأمن" للإسرائيليين. فصعد من استخدام القوة ضد الشعب الفلسطيني وفصائله وقواه، وأعلن أن مصير تل أبيب يحدده مصير نيتساريم Neztarim، إحدى مستوطنات قطاع غزة.

واعتمدت الحكومة الجديدة بقيادة شارون سياسة سابقتهما في حصار الفلسطينيين في الضفة في مناطق صغيرة منعزلة أشبه بالـ"غيتو" منذ بدء الانتفاضة، وأخضعتهم بشكل متكرر لحظر التجول الذي استمر في بعض الأحيان لأسابيع؛ حيث لم يستطع أحد، حتى ولو كان من الأطفال أو المسنين أو المرضى أو الحوامل أو الأطباء أو

التلاميذ، التنقل دون الوقوف ساعات طويلة أمام النقاط الأمنية الإسرائيلية، وتحمل الإهانات من الجنود الإسرائيليين<sup>14</sup>.

وشددت الحكومة الإسرائيلية من حصارها على الفلسطينيين بعد اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رجب عام زئيفي Rehavam Ze'evi في 15/10/2001، على يد عناصر من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وأعلنت "إسرائيل" في 2001/12/8 أنها تحتفظ لنفسها بحق منع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات من مغادرة رام الله للتوجه إلى الخارج، كما منعه من التوجه إلى بيت لحم لحضور قداس الميلاد في 2001/12/24. وفي 2002/1/20 أعلن شارون أن الحصار على عرفات باقٍ إلى أن يُعتقل الذين قتلوا زئيفي. ومُنِع عرفات في 2002/3/28 من التوجه إلى بيروت للمشاركة في القمة العربية<sup>16</sup>. وقال شارون في 2002/3/5: "ينبغي ضرب الفلسطينيين، وينبغي لهذا الضرب أن يكون بالغ الإيلام. ويجب علينا أن نسب لهم خسائر وضحايا حتى يشعروا بالثمن الباهظ"<sup>17</sup>.

وفي 2002/3/29 شنت حكومة شارون عملية السور الوافي في الضفة الغربية. وسعت "إسرائيل" من خلال هذه العملية إلى وقف الانتفاضة، وتدمير البنى التحتية للمقاومة الفلسطينية، والحد من العمليات الفدائية. وبدأت العملية بالتوغل في مدينة رام الله، ثم اقتحام طولكرم وقلقيلية في 2002/4/1، وبيت لحم في 2002/4/2، وجنين و نابلس في 2002/4/3. واقترفت قوات الاحتلال جرائم حرب واسعة النطاق في مخيم جنين والبلدة القديمة في نابلس. وفي 2002/4/21 أعلنت "إسرائيل" انتهاء العمليات العسكرية<sup>18</sup>. وأعاد شارون خلال عملية السور الوافي احتلال معظم مناطق الضفة الغربية، حيث طبقت حكومة الاحتلال حصارها الشامل والكامل على الأراضي المحتلة في الضفة، ومارست شتى أنواع التنكيل والقتل والتدمير التي مسّت كافة مناحي الحياة. ونتيجة للاجتياحات التي بدأتها القوات الإسرائيلية في الضفة الغربية في أوائل آذار/ مارس 2002، واستكملتها في عملية السور الوافي في نهاية آذار/ مارس واستمرارها خلال شهر نيسان/ أبريل؛ استشهد 497 شهيداً<sup>19</sup>،

وأصيب نحو 1,447، منهم نحو 538 شخصاً أصيبوا بأعيرة نارية<sup>20</sup>. وبلغ عدد الفلسطينيين الذي تمّ اعتقالهم سبعة آلاف شخص<sup>21</sup>. ومقابل ذلك فقد أشارت السلطات الأمنية الإسرائيلية إلى استشهاد 216 فلسطينياً خلال عملية السور الوافي، منهم 15 شخصاً من رجال المقاومة المطلوبين للمحاكمة في "إسرائيل". وذكرت المصادر نفسها أن 66 إسرائيلياً قتلوا خلال العملية<sup>22</sup>.

كما ألحقت عملية السور الوافي دماراً واسع النطاق بالممتلكات الفلسطينية العامة والخاصة على حدّ سواء. ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الأحداث التي وقعت خلال عملية السور الوافي إلى أنه تمّ إلحاق الضرر لما يزيد عن 2,800 وحدة سكنية للاجئين، وهدم أو تدمير 878 منزلاً، مما أسفر عن تشريد ما يزيد على 17 ألف شخص، أصبح بعضهم بلا مأوى والبعض الآخر بحاجة إلى إصلاح مساكنهم<sup>23</sup>. وأصبحت خلال العملية 50 مدرسة فلسطينية بأضرار متعددة، فدمّرت 11 مدرسة تماماً، وتعرضت تسع مدارس منها للتخريب، واستخدمت 15 منها كمواقع أمامية عسكرية، و15 أخرى كمراكز اعتقال واحتجاز جماعي<sup>24</sup>. وأشار الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة للتطوير، المسؤول عن الضفة وغزة، عن اعتقاله بأن عملية السور الوافي ألحقت بالفلسطينيين أضراراً في الممتلكات والبنى التحتية تقدر ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة مليون دولار<sup>25</sup>. ومن جانب آخر فقد أعلنت السلطات الأمنية الإسرائيلية أن الخسائر المالية الإسرائيلية نتيجة عملية السور الوافي بلغت 112 مليون دولار أمريكي<sup>26</sup>.

وفي محاولتها لقمع انتفاضة الأقصى، وضرب المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية، عملت "إسرائيل" على بناء جدار يفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ويحد من العمليات الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة سنة 1967. فأصدرت سلطات الاحتلال أوامر تحد من حركة الفلسطينيين، وتمنع دخولهم مناطق أخرى دون تصريح مسبق. وكان رئيس الحكومة السابق إيهود باراك قد رفع في سنة 2000 شعار "نحن هنا، وهم هناك"؛ لتجسيد الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي السياق ذاته قدم رئيس

الشاباك آفي ديختر Avi Dichter في شباط/ فبراير 2002 خطة جدار الفصل لحكومة شارون، وأقرت الحكومة هذه الخطة، وبدأت بتنفيذ مشروع الجدار في 2002/6/23، في أعقاب اجتياحها للضفة الغربية<sup>27</sup>.

وعلى الرغم من اجتياح الضفة الغربية خلال عملية السور الواقى وإقامة جدار الفصل العنصري، فقد استمرت الفصائل الفلسطينية في مقاومتها للاحتلال بأشكال مختلفة. ولكن، يُذكر أن وتيرة العمليات الاستشهادية قد انخفضت بأقل مما كانت عليه قبل عملية السور الواقى وبناء الجدار؛ إذ بلغ عددها 63 عملية منذ بدء انتفاضة الأقصى وحتى آذار/ مارس 2002، بينما بلغ عددها 26 عملية في سنة 2003، و15 في سنة 2004، بينما نفذت خمس عمليات فقط في فترة "التهدئة"، التي أعقبت تفاهمات شرم الشيخ في شباط/ فبراير 2005<sup>28</sup>.

### 3. انتخابات الكنيست السادس عشر وخطة الفصل الأحادي؛

أعلن وزراء حزب العمل الإسرائيلي انسحابهم من الحكومة الإسرائيلية في 2002/10/30، احتجاجاً على مشروع ميزانية سنة 2003؛ حيث طالب حزب العمل بخفض المساعدات المخصصة للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية بواقع 150 مليون دولار في الموازنة التي تضمنت استقطاعات إجمالية تصل إلى 1.8 مليار دولار<sup>29</sup>. وفي 2002/11/3 انضم ننتياهو إلى حكومة شارون، بعد أن اشترط عليه إجراء انتخابات مبكرة<sup>30</sup>، وفعلاً دعا شارون في 2002/11/5 إلى إجراء انتخابات مبكرة<sup>31</sup>، وفي 2002/11/28 أعيد انتخاب شارون رئيساً لحزب الليكود بفارق كبير في الأصوات<sup>32</sup>. وفي 2003/1/28 فاز حزب الليكود بـ 38 مقعداً من مقاعد الكنيست السادس عشر<sup>33</sup>، واندمج حزب الليكود مع حزب المهاجرين اليميني "إسرائيل بعاليا" Yisrael B'Aliya، مما رفع عدد مقاعد التحالف إلى 40 مقعداً من أصل 120 في الكنيست<sup>34</sup>. وفي 2003/2/9 طلب الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف Moshe Katsav رسمياً من شارون، الذي أعيد انتخابه رئيساً للوزراء، البدء بتشكيل حكومة جديدة<sup>35</sup>.



عزز هذا الفوز مكانة شارون بوصفه القائد السياسي الأول في الدولة العبرية. ومن هنا، فقد أعلن شارون في 2003/12/18، خلال خطابه الذي ألقاه في مؤتمر هرتسليا عن تبني فكرة الفصل من جانب واحد<sup>36</sup>. وصادقت الحكومة الإسرائيلية على الخطة في 2004/6/6، ثم صادق الكنيست عليها في 2004/10/25. وفي 2005/2/16 صادق الكنيست على الصيغة النهائية من مشروع قانون تطبيق خطة الفصل، والذي يقضي بتخصيص 3.8 مليار شيكل (884 مليون دولار) لتغطية نفقات نقل نحو تسعة آلاف مستوطن من قطاع غزة وشمال الضفة الغربية إلى أماكن بديلة، وتعويضهم عن فقدان منازلهم. وفي 2005/2/20، صادق مجلس الوزراء الإسرائيلي على تطبيق الخطة؛ والتي تقضي بالانسحاب من غزة ومستوطناتها وتسليمها للسلطة الفلسطينية، والانسحاب من أربع مستوطنات في الضفة الغربية. وقد نصّت الخطة في الوقت نفسه على احتفاظ "إسرائيل" بالسيطرة على الحدود البرية والبحرية والمجال الجوي لقطاع غزة<sup>37</sup>؛ مما يعني انتقاص السيادة الفلسطينية على أراضي قطاع غزة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للقطاع.

كانت الحجة التي جرى تسويقها لخطة الفصل أنه لا يوجد شريك فلسطيني بالإمكان التفاوض معه. أما المعنى الحقيقي الذي كانت تحمله هذه الحجة فهي أن "إسرائيل" تريد أن تفرض تصوراً الخاص للتسوية، وأنه طالما لا يوجد فلسطيني تقبل به وتفرض إملأها عليه، فإنه لا يوجد شريك تتفاوض معه. وحتى لو وجد هذا الشريك فإن العبرة هي بما سينفذه على الأرض وفق المعايير الإسرائيلية، لأنه حسبما يرى شارون فإن "الاتفاقيات التي يوقعها الزعماء العرب لا تستحق ثمن الورق الذي تكتب عليه"<sup>38</sup>!!

ويذكر أن انتفاضة الأقصى كان لها دور رئيسي في دفع الإسرائيليين إلى الانسحاب من قطاع غزة، بعد أن تحوّل إلى عبءٍ أمني واقتصادي كبير، حسبما اعترف شارون في مقابله مع جريدة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth في 2005/8/12<sup>39</sup>. فوفق إحصائية نشرتها جريدة هآرتس Haaretz فإن مجموع القتلى الإسرائيليين في

قطاع غزة منذ احتلاله كان 230 شخصاً بينهم 106 فقط قُتلوا على مدى 33 عاماً منذ احتلال غزة سنة 1967 وحتى نهاية أيلول/ سبتمبر 2000، بينما قُتل 124 إسرائيلياً في السنوات الخمسة التالية التي شهدت انتفاضة الأقصى<sup>40</sup>. وكانت حماية نحو تسعة آلاف مستوطن عملية مكلفة ومرهقة، وتستدعي نشر آلاف الجنود لحماية البؤر الاستيطانية.

وفي منتصف آب/ أغسطس 2005 بدأت "إسرائيل" بتنفيذ الانسحاب من قطاع غزة<sup>41</sup>، وأنهت القوات الإسرائيلية في 2005/8/22 إخلاء كامل مستوطنات قطاع غزة من المستوطنين، عبر إخلاء مستوطنة نيتساريم<sup>42</sup>. وفي 2005/8/23 أنهت القوات الإسرائيلية إخلاء كامل المستوطنات، حسب ما هو وارد في خطة الفصل التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية<sup>43</sup>. وأنهت "إسرائيل" تنفيذ المرحلة الأخيرة من خطة الفصل الأحادي الجانب بتفكيكها قاعدة دوتان Dotan العسكرية في شمال الضفة الغربية في 2005/9/22.

#### 4. انشقاق شارون عن الليكود وتأسيسه لكاديما؛

أدت خطة الفصل الأحادي الجانب إلى خلط الأوراق داخل النظام السياسي الإسرائيلي، وإدخال علاقات القوى مرحلة جديدة من إعادة الاصطفاف وبناء التحالفات، وتشكل حزب مركزي جديد هو كاديما. فقد واجه شارون مصاعب كان أعقدها داخل حزبه الليكود. وجرّده أتباعه من لقب "نبي الاستيطان"، وظهر وكأنه يمثل النخب في رؤيتها للصراع وسبل حله، وترجم رغبتها في رسم حدود دائمة من جانب واحد، ولا يراعي مصالح ومعتقدات فئات أخرى، ويستتهر بمواقف المستوطنين وقطاع واسع من المتدينين. وتصدع الليكود، وكان مأزقه يتعمق أكبر كيفما تحرك، وبذل جهوداً مضيئة لإيجاد مخرج للأزمة يجنبه المواجهة مع "الرفاق"، لكنه فشل، وتضعف الائتلاف، وانهارت حكومته، واضطر إلى تقديم موعد انتخابات الكنيست إلى آذار/ مارس 2006 بدلاً من آخر العام.





كما أكدت خطة الفصل الأحادي الجانب ابتعاد شارون عن فكر الليكود الجامد، وبات مقتنعاً بأن لا مناص من تثبيت حدود دائمة لدولة "إسرائيل". ورأى كثير من الإسرائيليين قرار شارون قراراً تاريخياً دراماتيكياً، ورأوا فيه ختاماً رسمياً لنهاية حلم "أرض إسرائيل الكبرى". وانقسم حزب الليكود لاحقاً على نفسه، ولم يتحرّر شارون من أسر "الرفاق" إلا بعد أن شكل حزباً جديداً أطلق عليه اسم كاديفا<sup>45</sup>.

حسم شارون خياره في 2005/11/21، وأعلن انسحابه من حزب الليكود، وأنشأ حزب كاديفا<sup>46</sup>؛ معتبراً أن حزب الليكود لم يعد صالحاً لحكم "إسرائيل". وسرعان ما انضم إليه الكثير من وزراء ونواب وأعضاء حزبي الليكود والعمل، وعلى رأسهم إيهود أولمرت، وتسيبي ليفني، ومئير شترت، وجدعون عزرا Gideon Ezra، وأبراهام هيرشزون Avraham Hirschson، وشاؤول موفاز Shaul Mofaz، وهم من وزراء الليكود. كما انضم إليه شمعون بيريز (أحد الزعماء التاريخيين لحزب العمل)، وحايم رامون Haim Ramon، وداليا إيتسيك Dalia Itzik... من وزراء العمل السابقين. كما انضم إليهم أوريئيل راخيمان Uriel Reichman مؤسس حزب شينوي.

وشكل انسحاب شارون من حزب الليكود وإنشائه حزب كاديفا "زلزلاً" في الحياة السياسية الإسرائيلية، وشكّلت الشخصية القوية والكاريزما الخاصة بشارون محور تشكيل الحزب الجديد، واستطاع كاديفا استقطاب حالة شعبية واسعة، وكان مع نهاية 2005 في صدارة الأحزاب الإسرائيلية حسب استطلاعات الرأي؛ إذ كانت استطلاعات الرأي تعطيه نحو ثلث الأصوات، أي حوالي 40 مقعداً في انتخابات الكنيست، بينما تراجع شعبية الليكود إلى نحو 12-16 مقعداً، في الوقت الذي تذبذبت فيه شعبية حزب العمل بين 22-27 مقعداً. وهكذا شكّل ظهور حزب كاديفا ضربة قاسية لليكود الذي بقي فيه اليمينيون المتشددون. كما تضرّر حزب العمل بشكل كبير<sup>47</sup>. أما حزب شينوي Shinui الذي استحوذ كاديفا على شرائح واسعة من جمهوره في الوسط، فقد تلقى ضربة شبه قاضية، حيث شكّكت استطلاعات للرأي من قدرته على تجاوز نسبة الحسم، بعد أن كان يملك 15 مقعداً في الكنيست<sup>48</sup>.

## 5. برنامج حزب كاديبما:

بادر حزب كاديبما إلى إعلان برنامجه في أعقاب تأسيسه، وفيما يلي الخطوط العريضة البارزة التي تضمنها برنامج الحزب<sup>49</sup>:

- يرى كاديبما أن "للشعب الإسرائيلي" حقاً قومياً وتاريخياً على "أرض إسرائيل الكاملة"، وحفاظاً على وجود "إسرائيل" دولة لليهود يوافق الحزب على إنشاء دولة فلسطينية، وعلى التنازل عن جزء من "أرض إسرائيل".
- يتعهد كاديبما السير قدماً في عملية السلام، على أساس تطبيق خطة خريطة الطريق. ويؤيد الحزب تأسيس "دولة أخرى لشعب آخر، يؤمن تشكيلها حلاً لمشكلة اللاجئين، طالما يتحقق شرط أن لا تكون هذه الدولة إرهابية". كما يلتزم الحزب بإيجاد حلّ دبلوماسي، يطبق على مراحل، ويشمل: تفكيك "المجموعات الإرهابية"، وإصلاح قوات الأمن الفلسطينية، وتعهد فلسطيني بوقف التحريض. بالإضافة إلى ذلك، يتعهد كاديبما بالاحتفاظ بالتجمعات الاستيطانية الكبيرة، وبالحفاظ على وحدة القدس كعاصمة لـ "دولة إسرائيل".
- يلتزم كاديبما بالحفاظ على "إسرائيل" دولة ديمقراطية يهودية؛ وبتعزيز يهودية الدولة، وردم الهوة بين العلمانية والتدين، وتنمية الطابع الديمقراطي للدولة.
- الحفاظ على أمن وسلامة "إسرائيل" ومحاربة "الإرهاب"، مع الحفاظ على مصالح الأمن القومي الإسرائيلي.
- يسعى كاديبما إلى تغيير الأولويات المالية للحكومة، وزيادة الشفافية، ومكافحة كافة أشكال الفقر، وتقليص الفجوة بين المستويات الاجتماعية؛ وتحقيق زيادة في النمو المالي لـ "دولة إسرائيل"، وتعزيز حقوق الأقليات؛ ومكافحة الجرائم والعنف؛ والاستثمار في تأهيل البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية؛ وتطوير مناطق النقب والجليل؛ وحماية البيئة؛ والتأسيس لحل مسألة الزواج المدني في "إسرائيل"، وتقوية الروابط بين "إسرائيل" والتجمعات اليهودية في الخارج.



- يهدف الحزب إلى تغيير نظام الحكم، وتشجيع أعضاء الكنيست على خدمة العامة من دون وساطة اللجان المركزية للأحزاب.

وقد صادق حزب كاديما على برنامجه السياسي في 28/12/2005، وكانت وزيرة العدل الإسرائيلية في حكومة شارون تسيبي ليفني قد أوضحت في 29/11/2005 أن حزب كاديما يؤيد قيام دولة فلسطينية "لضمان أغلبية يهودية في إسرائيل". وأفاد موقع معاريف Maariv الإلكتروني بأن ليفني كشفت النقاب خلال اجتماع مغلق لحزب كاديما عن البرنامج السياسي للحزب الجديد. وأضافت معاريف أنه تبين من البرنامج السياسي لكاديما أن شارون يوافق بشكل رسمي على مبدأ "دولتين للشعبين" ويلتزم بتفكيك "بؤر استيطانية عشوائية". وجاء في برنامج كاديما بحسب ليفني أنه "من أجل الحفاظ على الهدف الأهم المتمثل بالحفاظ على وجود إسرائيل السياسي كوطن قومي في أرض إسرائيل يتوجب الحسم بوضوح بين فكرة أرض إسرائيل الكاملة، وبين ضمان وجود غالبية يهودية فيها". وأضافت ليفني أن "من يوافق على هذا المبدأ فإنه ملزم بالموافقة أيضاً على مبدأ قيام دولة قومية أخرى في منطقة أرض إسرائيل". لكن ليفني اشترطت أن "الدولة القومية الأخرى يجب أن تكون منزوعة السلاح ونظيفة من الإرهاب". وشدد البرنامج السياسي لحزب كاديما على أن الخطة السياسية الوحيدة المطروحة الآن هي خطة خريطة الطريق.

ونقلت معاريف عن مصادر في حزب كاديما قولها إنه لن يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من خريطة الطريق إلا بعد انتهاء تنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى. إضافة إلى ذلك يظهر في برنامج حزب كاديما مبدأ إزالة "بؤر استيطانية عشوائية" وليس كل البؤر الاستيطانية التي تزعم "إسرائيل" أنه تمت إقامتها بصورة تتعارض مع القانون، علماً أن تقرير البؤر الاستيطانية الذي أعدته المحامية تاليا ساسون Talia Sasson من النيابة العامة الإسرائيلية قد أكد أن جميع هذه البؤر أقيمت بمساعدات من الوزارات الإسرائيلية المختلفة.

ويشدد البرنامج السياسي لحزب شارون على الحفاظ على الأمن وعلى الكتل الاستيطانية الكبرى في الضفة الغربية، التي أعلن شارون مراراً أنه بصدد ضمها إلى "إسرائيل". كما يشدد البرنامج على أن القدس ستبقى عاصمة موحدة لـ"إسرائيل" و يؤكد على مواصلة بناء جدار الفصل وفقاً للمسار الذي صادقت عليه الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، والذي يعزل عدداً من القرى بين الجدار والخط الأخضر<sup>50</sup>.

## 6. غياب شارون عن الساحة السياسية:

غيّر شارون شكل الساحة السياسية الإسرائيلية بعد انسحابه من الليكود، فبتشكيله كادىما بات النظام السياسي الإسرائيلي قائماً على ثلاثة أعمدة حزبية رئيسية: كادىما ممثلاً لليمين الوسط، وحزب العمل ممثلاً لليسار ومحاولاً التمايز عن كادىما سياسياً بتبنيه القضايا الاجتماعية. بينما بات حزب الليكود ممثلاً لليمين ويطالب بمزيد من القمع ضد الفلسطينيين، وبعدم التفريط بالضفة الغربية. ومع ذلك فإن التدقيق في مواقف الأحزاب الثلاثة وبرامجها يبيّن تآكل الفروق السياسية، والأيدولوجية بين كل من كادىما والعمل<sup>51</sup>.

غير أن شارون أصيب بجلطة في 18/12/2005، ولم يكف يتعافى حتى أصيب بجلطة في دماغه في 4/1/2006 ليدخل في غيبوبة لم يستفك منها حتى تاريخ إعداد التقرير. وتحول غياب شارون، المؤسس والزعيم والعامل الأساسي في جذب الجمهور لتأييد حزب كادىما، إلى حدث سياسي من الوزن الثقيل توقف عنده المراقبون لتحديد حجم نتائجه على الساحة السياسية الإسرائيلية وعلى وضع كادىما، خاصةً وأنه حديث العهد ويفتقد إلى المؤسسات التي من المفترض أن تقوم بمهمة التعبئة والتوجيه<sup>52</sup>.

وبعد غياب شارون عن المشهد الإسرائيلي، تولى يهود أولمرت قيادة كادىما، وترأس الحكومة الإسرائيلية. غير أن أبرز مؤهلات أولمرت كانت ولاءه التام لشارون، إلا أنه كان يفقد للكاريزما والخبرة والإمكانات القيادية التي كانت لدى سلفه. ثم إنه



باعتباره شخصية مدنية لم يكن يتمتع بالثقل الأمني والعسكري الذي تمتع به الجنرال شارون. بالإضافة إلى أن شارون كان يتمتع بمصداقية عالية لدى المستوطنين، باعتباره مهندس الحركة الاستيطانية، وهو ما يعطيه مكانة خاصة عند الحديث عن إخلاء المستوطنات تطبيقاً لفكرة الانسحاب من جانب واحد. لكن أولمرت كسب جزءاً من شعبيته بسبب الضعف النسبي لمنافسيه من قياديين حزبيين العمل والليكود<sup>53</sup>.

ويمكن اعتبار الفترة التي أعقبت غياب شارون عن الساحة السياسية وتولي أولمرت لرئاسة الحزب والحكومة فترة اختبار وتحدي للحزب ورئيسه الجديد كونه يترأس الحكومة، وقد يكون لها دور أساسي في الحكم على أدائه في المرحلة المقبلة. وقد ظهر حضور هذا العامل لدى أولمرت وحزبه في الخطوات التي أقدم عليها بخصوص المستوطنات عندما أصر على إخلاء مستوطنة "عموناه" في الضفة الغربية التي تجنب شارون إخلاءها في الفترة السابقة، بهدف أن يظهر للجمهور بأنه يمتلك المؤهلات القيادية التي تمكنه من مواجهة المستوطنين الأكثر تشدداً من مستوطني غزة، وبأنه في حال اتخذ قراراً بإخلاء مناطق إضافية في الضفة فهو يملك الجرأة والتصميم على تنفيذها، رغم الصعوبات التي تعترض طريقه؛ هذا بالإضافة إلى اختبار أدائه في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية<sup>54</sup>.

حافظ حزب كاديما على وضع مريح في استطلاعات الرأي في الأسبوع الأول الذي جرت فيه الاستطلاعات بعد انهيار صحة زعيمه شارون، حيث أعطى استطلاع جريدة هآرتس لحزب كاديما 44 مقعداً<sup>55</sup>، وأما في الاستطلاع الذي جرى في 12/3/2006 فلم يحصل كاديما إلا على 37 مقعداً<sup>56</sup>. بينما حافظ حزب العمل على وضعه في الاستطلاعين حيث بقيت المقاعد التي يمكن أن يحصل عليها تتراوح ما بين 19 إلى 20 مقعداً. وأما حزب الليكود فقد منحه الاستطلاع اللاحق مقعداً إضافياً واحداً فقط، حيث أصبح عدد المقاعد المحتمل أن يفوز فيها الليكود 15 مقعداً بدلاً من 14 في الاستطلاعات السابقة<sup>57</sup>. ونحاول في فيما يلي تسليط الضوء على الفترة التي ترأس فيها أولمرت حزب كاديما.

## ثانياً: رئاسة أولمرت لحزب كاديما

### 1. فوز كاديما في انتخابات الكنيست السابع عشر وتشكيل أولمرت الحكومة الائتلافية:

عُقدت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابع عشر في 2006/3/28، وشارك في الانتخابات 31 قائمة انتخابية، تمكنت 12 قائمة منها فقط في تجاوز نسبة الحسم. وحاز كاديما على أعلى نسبة أصوات، حيث فاز بـ 29 مقعداً<sup>58</sup>، ولم تكن هذه النسبة حسب توقعات استطلاعات الرأي التي أعطت كاديما حوالي 40 مقعداً. وأشارت نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر إلى مدى تأثير غياب شارون عن الحزب؛ فكاديما على ما يبدو فقد، مع رحيل شارون عن الحياة السياسية، إمكانية التفوق المطلق على الأحزاب الأخرى. مما أثار مخاوف داخل الحزب من أنه سيواجه صعوبات فيما يتعلق بتشكيل حكومة ائتلافية قادرة على تنفيذ سياساته الخاصة بتفكيك بعض المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية المحتلة<sup>59</sup>. كما عزا مراقبون بعضاً من تراجع كاديما إلى ملفات الزعيم الجديد إيهود أولمرت، وما فيها من فساد وصفقات تثير الريبة، التي كانت الصحافة الإسرائيلية قد بدأت بتداولها قبل الانتخابات.

ويوضح الجدول التالي نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر مقارنةً مع الكنيست

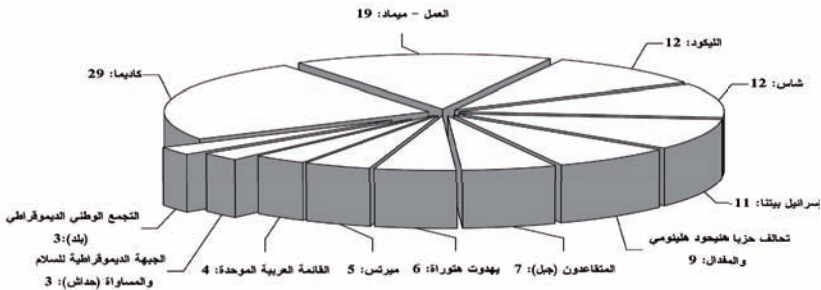
السادس عشر:

جدول 1: نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر مقارنة بالكنيست السادس عشر<sup>60</sup>

الكنيست السابع عشر	الكنيست السادس عشر	اسم القائمة
29	—	كاديما
12	38	الليكود
19	19	العمل – ميماد
—	15	شينووي
12	11	شاس
5	6	ميرتس
6	5	يهדות هتورا
3	3	الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)
—	3	عام إحد (شعب واحد)
3	3	التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)
—	2	إسرائيل بعليا
4	2	القائمة العربية الموحدة
7	—	المتقاعدون (جيل)
11	—	”إسرائيل بيتنا“
9	7	تحالف حزب هنيحود هليئومي*
	6	المفدال*

\* في انتخابات الكنيست الـ 17 تحالف حزب هنيحود هليئومي Halchud HaLeumi والمفدال Mafdal في قائمة واحدة.

رسم بياني 1: نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر



أعدت نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر تشكيل الخريطة السياسية الحزبية الإسرائيلية، فكانت صعوداً متوقعاً لكادما، وهبوطاً مُدوياً لليكود، وإعادة تموضع داخلي للعمل، واختفاءً لشينوي Shinui، وتصويتاً اجتماعياً فنوياً للمتقاعدين Pensioners Party (Gil).

ويمكن إجمال أبرز الملاحظات على هذه الانتخابات فيما يلي<sup>61</sup>:

1. لأول مرة في تاريخ "إسرائيل" يفوز حزب لا يتجاوز عمره ستة أشهر في الانتخابات، ولأول مرة يكون الفائزون من غير حزبي العمل والليكود. وبالرغم من أن التوقعات كانت تعطي لكادما نحو ثلث الأصوات (حوالي 40 مقعداً)، إلا أن فوزه بنحو ربع الأصوات (29 مقعداً) يشكل إنجازاً لا بأس به. وهو يعطي مؤشراً على رغبة الناخب الإسرائيلي بالتغيير، ويظهر ضيقاً من الحزبين التاريخيين اللذين يعانين من التآكل والخلافات الداخلية. كما أن التصويت لكادما عبّر عن تأييد في الشارع الإسرائيلي لفكرة الانسحاب أحادي الجانب.

2. فقد الليكود نحو 70% من ناخبيه ومن مقاعده في الكنيست، وحصل، فيما يشبه الانهيار، على 12 مقعداً فقط بعد أن كان يتمتع بـ 38 مقعداً. وهذا يعبر عن ضخامة الانشقاق الذي أصيب به الليكود بخروج شارون ومؤيديه.

وعرض إيهود أولمرت الحكومة الحادية والثلاثين منذ إنشاء "إسرائيل" على الكنيست يوم 2006/5/4، وحصلت على الثقة بأغلبية 65 صوتاً ومعارضة 49 صوتاً. وتشكلت الحكومة من ائتلاف من أربعة أحزاب، هي: كادما والعمل وشاس Shas والمتقاعدون، وتكونت من 25 وزيراً، حيث حصل كادما على 12 وزارة، أهمها رئاسة الوزراء والخارجية والمالية، وحصل العمل على سبع وزارات أهمها الدفاع، وشغل شاس أربع وزارات، بينما شغل المتقاعدون مقعدين وزاريين<sup>62</sup>.

ولم تستمر الحكومة على حالها، فقد اضطر وزير العدل حاييم رامون إلى الاستقالة في 2006/8/22 بسبب تهم الفساد؛ وانضم حزب "إسرائيل بيتنا" Yisrael Beiteinu



إلى الحكومة، وعُيّن رئيسه أفيجدور ليبرمان Avigdor Liberman نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للشؤون الاستراتيجية في 2006/10/30<sup>63</sup>.

## 2. دور كاديما في الحياة السياسية الإسرائيلية خلال رئاسة أولمرت:

### أ. الإحرب على لبنان وتداعياتها (تقرير فينوغراد):

شنت "إسرائيل" في 2006/7/12 حرباً شاملة على حزب الله ولبنان. وقد اختلفت هذه الحرب عن كل حروب "إسرائيل" السابقة من زوايا عديدة، مثل: الأهداف التي سعت إليها، وطبيعة الخصم الذي واجهته، والفترة الزمنية التي استغرقتها الحرب، وكذلك النتائج والتداعيات التي ترتبت عليها محلياً وإقليمياً ودولياً. فقبل ساعات قليلة من شنّ العدوان على لبنان، قام حزب الله بعملية عسكرية نوعية أسفرت عن قتل ثمانية جنود إسرائيليين وجرح 18 آخرين وأسر اثنين؛ أعلن عقبها أن الهدف الأساسي منها كان أسر أكبر عدد من الجنود لمبادلتهم بأسرى لبنانيين محتجزين في السجون الإسرائيلية، وذلك عبر مفاوضات غير مباشرة.

وأسفرت نتائج الحرب ضدّ لبنان وما تلاها من إخفاقات في الجانب السياسي والعسكري الإسرائيلي إلى ظهور الدعوات إلى المراجعة الشاملة للأداء السياسي والعسكري، وأظهرت تلك الحرب غياب وجود قيادة سياسية قوية قادرة على اتخاذ قرارات مهمة، وتزايد الإقرار بعدم إمكانية تحقيق الأمن لـ "إسرائيل" من خلال الاعتماد على القدرات العسكرية لوحدها<sup>64</sup>.

وفي ظل تزايد الضغوط الشعبية ضدّ الحكومة التي يقودها حزب كاديما، وعدم كفاءتها في إدارة المعركة شكلت لجنة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي المتقاعد إيلياهو فينوغراد Eliyahu Winograd، وضمت كل من البروفسور يحقئيل درور Yehezkel Dror، والبروفسورة روث غابيزون Ruth Gabizon، والجنرال احتياط حاييم نادل Haim Nadel، والجنرال احتياط مناحيم عينان Menachem Einan<sup>65</sup>.

وجاء في تقرير لجنة فينو غراد المكلفة بالتحقيق في إخفاقات حرب تموز/ يوليو في لبنان سنة 2006 بأن هناك ثلاثة أشخاص كانت إسهاماتهم في القرارات حاسمة، وهم رئيس الحكومة إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيرتس Amir Peretz، ورئيس الأركان المستقيل دان حالوتس Dan Halutz. وجاء في التقرير أن الثلاثة مسؤولون عن الإخفاقات والأخطاء، وكذلك عن الإنجازات التي أسفرت عنها، وأن المسؤولية الأساسية للإصلاح تقع على هؤلاء الثلاثة أيضاً، وقد شخّص التقرير إخفاقات الثلاثة كل في مجال عمله على حدّ سواء<sup>66</sup>.

1. رئيس الوزراء: هو الذي أدار عملية صنع القرار لكنه، لم يولِ الوزن الكافي لطبيعة القرارات التي اتخذها، وهي قرارات ذات تأثيرات بعيدة المدى. وذلك نظراً لقلة خبرته، ومحدودية قدرته على مواجهة تقديرات الجيش وانتقادها، وقلة معرفته العميقة بالصلة بين تشغيل القوة العسكرية وبين تحقيق غايات سياسية، كما أنه يفتقر للطاقتين الشخصية والقادر على تقديم المشورة.

2. وزير الدفاع: لم يكن لدى وزير الدفاع سوى اطلاع عام وأولي على نطاق اختصاص وزارته وعلى معنى موازنة الاعتبارات العسكرية والسياسية في حرب كبرى، ولم تكن لديه معرفة واسعة وكافية لبلورة مواقف مستقلة في مواضيع مركزية مهمة. كما أنه لم يتبع أساليب تحسن من قدرته على الإدارة والمراقبة، ولم يقوم بإجراء مشاورات لتحقيق هذا الهدف. وكذلك، كان دور وزير الدفاع محصوراً بالقضايا التكتيكية والموضعية، ولم يكن له وزن فعلي في القرارات الاستراتيجية.

3. رئيس الأركان: كانت توصياته مركزية، وهو الذي أدار جميع عمليات الجيش مباشرة، لكنه لم يجزِ نقاشاً داخلياً في الجيش حول المخطط الاستراتيجي للعملية العسكرية، وهو الذي أقنع رئيس الحكومة ووزير الدفاع بقدرات الجيش على تنفيذ الهجوم.



ووجه تقرير لجنة فينوغراد الاتهام بالتقصير والمسؤولية إلى حكومة أولمرت بالإضافة إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان وإلى القيادات الإسرائيلية السابقة باعتبارها لم تعالج المشكلات المتراكمة عبر السنوات الماضية، لكن ردود الفعل الإسرائيلية التي أعقبت صدور تقرير اللجنة انصبت على انتقادات وجهت إلى رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الرئيسي عن الفشل وطالبوه بالاستقالة. وكانت كثير من الانتقادات قد وجهت إلى رئيس الأركان دان حالوتس، الذي سارع بتقديم استقالته، وذلك ليظهر أكبر مجالات الخلل في النظام الإسرائيلي من خلال العلاقة غير المتوازنة بين القيادة السياسية والعسكرية.

وكشف التقرير النهائي للجنة التحقيق الحكومية الإسرائيلية بشأن طريقة إدارة الحرب، وجود إخفاقات خطيرة، وفشل في طريقة اتخاذ القرارات على المستويين؛ العسكري والسياسي<sup>67</sup>. الأمر الذي انعكس سلباً على شعبية أولمرت، فقد طالب 63% من الإسرائيليين أولمرت بالاستقالة، في استطلاع نشرت نتائجه جريدة يديعوت أحرونوت في 2006/8/25، لفشله في قيادة الحرب على لبنان<sup>68</sup>. كما رأّت تسيبي ليفني، وزيرة الخارجية ونائبة رئيس الوزراء الإسرائيلي، أنه ينبغي على أولمرت أن يستقيل من منصبه، إلا أنه رفض ذلك<sup>69</sup>.

أظهرت الحرب الخلل في حكومة أولمرت، فأبرز الحقائق الوزارية تخلو من الجزالات، برئاسة الوزراء والخارجية والدفاع تولاها مدنيون بالأساس. وتولى الجزالات حقائب ثانوية، حيث تولى شاؤول موفاز وزارة المواصلات، وبنيامين بن إيعزر وزارة البنى التحتية.

ونتيجة لهذا الإخفاق في قيادة الحرب على لبنان ضعفت شعبية حكومة أولمرت، وتساعدت حدة الانتقادات للحكومة وأدائها، وتساعدت شعبية التيارات اليمينية. وأظهر استطلاع للرأي أجراه كل من جريدة يديعوت أحرونوت ومعهد داحاف Dahaf Institute أن 27% من الإسرائيليين يرون أن زعيم الليكود نتنياهو هو الأنسب

لرئاسة الحكومة، يليه ليرمان زعيم "إسرائيل بيتنا" بنسبة 15%، ولم يحصل أولمرت إلا على 7%70. وأشارت استطلاعات الرأي في النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر 2006 إلى أنه لو أجريت الانتخابات في ذلك الوقت فإن الليكود سيحصل على 22 مقعداً، و"إسرائيل بيتنا" على 20 مقعداً، ولكل من كادىما والعمل 15 مقعداً<sup>71</sup>.

وبالرغم من ذلك فقد عمل أولمرت منذ تولي الحكومة على تحقيق استقرار المؤسسة الحكومية، وذلك من خلال زيادة التعاون بين شركائه في الائتلاف الحكومي، خاصة حزب العمل، على حساب الاهتمام بالبرنامج السياسي، وعلى الرغم من تراجع دعم الجمهور الإسرائيلي للحكومة. ولكن بقاء هذه الحكومة ظلّ معتمداً على مجموعة من المحددات منها<sup>72</sup>:

1. بقاء حزب العمل ضمن الائتلاف الحكومي، مع وجود إيهود باراك في منصب وزير الدفاع؛ مما يعزز موقف الحكومة في المجالات الأمنية والعسكرية، ويقلل من أخطار انتقادات لجنة فينوغرادلأداء الحكومة السابقة، ويمثل غطاءً للحكومة في هذه المجالات.

2. الحدّ من تصاعد تطلعات إيهود باراك، نحو دخول المنافسة مع كل من أولمرت وبنيامين نتنياهو لرئاسة الحكومة، بعد تزايد رصيد باراك في استطلاعات الرأي العام. وقد حاول أولمرت إجراء تعديلات على تركيبة حكومته، من خلال استيعاب التطورات على الساحة السياسية المتمثلة في انتخاب باراك رئيساً لحزب العمل في 12/6/2007، وكذلك انتخاب شمعون بيريز رئيساً للدولة. وقد رأى كثير من المحللين بأن تولي باراك وزارة الدفاع سوف يعمل على تحسين أداء الحكومة في مجال القرارات، الخاصة بالحرب والسلام مقارنة بسلفه عمير بيرتس، الذي يفتقد للخبرة في هذا المجال.

3. مدى تحرّر أولمرت من إرث شارون، ومدى إمكانية قطع شوط في عملية السلام، دون تقديم تنازلات جوهرية.



وقد تمكنت حكومة أولمرت من البقاء في موقعها، لأن الأحزاب الأخرى المشاركة في الحكومة، وتحديدًا العمل والمتقاعدين وشاس، لم تكن معنية بإسقاط الحكومة؛ وذلك لأن المؤثرات لأي انتخابات مبكرة لم تكن تضمن لها تحسناً في قوتها داخل الكنيست. أما "إسرائيل بيتنا"، والذي يملك 11 مقعداً في الكنيست، والذي انضم للحكومة في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006، فلم يكن موقفه مستقراً طوال سنة 2007. وقد تأكد ذلك في 2008/1/16 عندما انسحب من الحكومة، احتجاجاً على مسار مشروع التسوية، غير أن الحكومة ظلت تحتفظ بأغلبية 67 مقعداً داخل الكنيست<sup>73</sup>.

### ب. مؤتمر أنابوليس وملف التسوية السياسية:

منذ البداية ثار جدل وريبة في "إسرائيل" حول الهدف من وراء طرح فكرة "مؤتمر أنابوليس الدولي للسلام" Annapolis Peace Conference، وكان الرأي السائد هو أن الدعوة للمؤتمر من قبل الإدارة الأمريكية إنما كانت تهدف في الأساس إلى دعم موقف الرئيس جورج بوش وإدارته المأزومة، وأن الجانب الأمريكي رأى في المؤتمر فرصة لاستثمار وتكريس الانقسام الفلسطيني بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف سنة 2007.

وعمدت حكومة أولمرت إلى الإعلان عن استعدادها للمشاركة في المؤتمر ما دام المؤتمر لن ينظر في قضايا الوضع النهائي، وسعت حكومة أولمرت إلى تقليص سقف التوقعات من المؤتمر، حيث أشارت معظم التصريحات للمسؤولين الإسرائيليين قبل المؤتمر إلى أنه مجرد لقاء أو اجتماع. وحاولت "إسرائيل" استباق عقد المؤتمر من خلال تمرير مشروع قانون في الكنيست يشترط أغلبية ثلثي الأعضاء في الكنيست قبل إجراء أي تعديلات على وضع القدس، في محاولة لوضع عقبة أمام أي تنازلات بخصوص القدس لإحراج الموقف الأمريكي<sup>74</sup>.

وفي أثناء المؤتمر نجحت الحكومة الإسرائيلية في تحويله إلى حملة علاقات عامة بالنسبة للحكومة المفككة وغير المتجانسة، وللقبادات الإسرائيلية فاقدة الثقة لدى الرأي العام الإسرائيلي. وقد نجحت "إسرائيل" في جعل خريطة الطريق هي المرجعية الرئيسية للمؤتمر، وتجاهل المبادرة العربية.

وكان الرئيس بوش قد وجه في 2007/11/20 الدعوات للمشاركين في مؤتمر أنابوليس، وعلى رأسهم رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت<sup>75</sup>. وافتتح بوش المؤتمر في 2007/11/27 في مدينة أنابوليس، بمشاركة 52 دولة ومنظمة<sup>76</sup>.

وتعهد أولمرت في كلمته في مؤتمر أنابوليس، بالدخول في مفاوضات متواصلة مع الفلسطينيين في جميع القضايا الجوهرية قائلاً: "نحن مستعدون لتسوية مؤلمة مليئة بالمخاطر من أجل تحقيق تطلعات السلام. ستكون المفاوضات ثنائية مباشرة متواصلة ومستمرة في مسعى لإكمالها خلال العام 2008. وأعتقد أننا سنتمكن من الوصول إلى اتفاق يحقق رؤية الرئيس بوش: دولتان لشعبين". ودعا الدول العربية إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل"، مؤكداً على أنه جاء إلى المؤتمر نيابة عن الإسرائيليين لـ"مدّ يده بالسلام للعرب"<sup>77</sup>. ولمَّح أولمرت إلى أن الجدول الزمني قد لا يكون قاطعاً مثلما يأمل بوش<sup>78</sup>.

لكن أولمرت وحكومته لم يلتزموا بمفاوضات السلام، على الرغم من اللقاءات الكثيرة التي تمَّ عقدها مع الفلسطينيين، غير أن السمة البارزة لهذه المفاوضات كانت المماطلة والتأجيل والتسويف؛ فلا الاستيطان توقف، ولا الاعتقالات توقفت، ولا الاعتداءات والاجتياحات توقفت، على الرغم من التنسيق الأمني بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية. وعلاوةً على ذلك فقد شنت "إسرائيل" أكثر من عدوان على قطاع غزة، كان آخره العدوان الذي شنته أواخر سنة 2008.

ولقد أضاف إخفاق حكومة أولمرت في إدارة ملف التسوية مع الفلسطينيين، حلقة أخرى من حلقات الإخفاقات التي عصفت بحكومة أولمرت.



## ج. الاستيطان والقدس:

على الرغم من إعلان حكومة أولمرت التزامها بعملية السلام وخريطة الطريق، التي تنصّ على وقف الاستيطان، فقد كشفت "حركة السلام الآن" الإسرائيلية، في تقرير عن الاستيطان، أن أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ارتفعت سنة 2008 بنسبة 60% مقارنة بسنة 2007. وقال التقرير إن عدد المباني التي شيدت في المستوطنات خلال سنة 2008 بلغ 1,257 مبنى، بينها 748 مبنى ثابتاً، و509 مبانٍ متنقلة (كرافان) Caravans.

وواصلت الحكومة الإسرائيلية عمليات بناء واسعة، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، تحت عدة مسميات، ونقلها إلى ما يسمى "ملكية الدولة". وبشأن ما يسمى بالبؤر الاستيطانية، أي تلك التي لم تحظَ على ترخيص الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي، وحصل سكانها على دعم وتسهيلات، فأكد التقرير أنه لم يتم إخلاء أي بؤرة استيطانية في سنة 2008، بل وأكثر من ذلك فإن أكثر من مائة من هذه البؤر الاستيطانية قد تضاعف عدد مبانيها في العام الماضي، فعلى سبيل المثال فإن بؤرة "ميغرون"، التي تعهدت الحكومة للمحكمة العليا بإخلائها، شهدت أعمال توسيع وبناء مبانٍ جديدة، والأمر يشير إلى أن ذلك دفع المستوطنين إلى تعزيزها.

ويكشف التقرير أنه خلال مفاوضات السلام الدائم مع السلطة الفلسطينية، انشغل الكثير من الإسرائيليين في توسيع الاستيطان في الضفة الغربية. وقد ارتفع حجم البناء في المستوطنات خلال سنة 2008 بنسبة 60% عنها في السنة السابقة. قسم منه بناء عشوائي نفذه المستوطنون من وراء ظهر الحكومة أو في وضع غضت الحكومة الطرف عنه، وقسم نفذته الحكومة نفسها. واتضح فيما بعد أن هذه الأرقام لا تشمل البناء في القدس الشرقية المحتلة. ففي هذه المدينة تمّ بناء 1,184 وحدة سكنية في سنة 2008، مقابل 793 وحدة في سنة 2007 أي بزيادة 49%. واللافت للنظر أن عروض البناء في القدس الشرقية سنة 2007، تمت بالأساس بعد مؤتمر أنابوليس. فقد كان عدد

العروض قبل مؤتمر "أنابوليس" (تشرين الثاني/ نوفمبر 2007) فقط 46 وحدة سكنية، ولكن في الشهر الأخير من السنة طُرح 747 عرضاً للبناء الاستيطاني في المدينة<sup>79</sup>.

وكانت تقارير صحفية أكدت خلال سنة 2008 أنه خلافاً للالتزامات أولمرت بوقف النشاط الاستيطاني فإن فترة حكمه التي امتدت ثلاث سنوات شهدت أكبر حملة استيطان. وأكد تقرير صحفي نشرته جريدة معاريف الإسرائيلية أنه على الرغم من التزام أولمرت، عشية مؤتمر "أنابوليس"، عدم البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، انضم 15 ألف مستوطن جديد سنة 2008 إلى مئات آلاف المستوطنين في الضفة. واعترف مدير مجلس المستوطنات اليهودية في أراضي 1967 بنحاس فلرشتاين Pinchas Wallerstein بزيادة عدد المستوطنين، حيث قال: "نبحنا في أن نبني في فترة حكم أولمرت لا أقل مما بنينا في فترات حكومات أخرى. وخلال هذه الفترة، زاد عدد المستوطنين بـ 50 ألفاً، تم إسكانهم في آلاف الكرفانات"<sup>80</sup>.

وكشف تقرير للبنك الدولي، صدر في 2009/4/25، أن "إسرائيل" ضاعفت في سنة 2008 ثماني مرات عدد عطاءات البناء في المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية، كما ضاعفت عدد الأبنية الجديدة التي أقيمت في هذه المستوطنات. وجاء في التقرير أن "إسرائيل" أقامت 1,518 بناءً جديداً في المستوطنات المنتشرة في الضفة في سنة 2008، مقارنةً مع 860 بناءً في سنة 2007. كما أورد البنك الدولي في تقريره نماذج من قرارات التوسع الاستيطاني التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لسنة 2009، منها قرار صدر في شباط/ فبراير "يقضي بإقامة 1,400 وحدة سكنية جديدة في إحدى المستوطنات، وتطوير 130 هكتاراً من الأراضي في مستوطنة أخرى"<sup>81</sup>.

#### د. فوز حماس في الانتخابات التشريعية وسيطرتها على قطاع غزة:

تزامن فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في 2006/1/25، مع إنجاز الأحزاب الإسرائيلية الكبرى، المتنافسة على تولي الحكم في انتخابات الكنيست





السابع عشر، برامجها السياسية والإعلان عنها. ومع بدء ظهور النتائج للانتخابات الفلسطينية اختار رئيس الحكومة الإسرائيلية بالوكالة إيهود أولمرت التزام جانب الصمت، و فقط في الساعات الأخيرة من مساء يوم صدور النتائج أصدرت الحكومة بياناً وضعت فيه شروطاً لأي تعامل مستقبلي مع حركة حماس، وهي: الاعتراف بـ"إسرائيل"، وشطب البند في ميثاق الحركة الداعي إلى إبادة "إسرائيل"، ونزع سلاح الحركة، ولكن التأخر في إصدار بيان كهذا واجه حملة انتقادات بين السياسيين ووسائل الإعلام، وجاء في التحليلات أنه للمرة الأولى يتأخر ديوان رئاسة الحكومة في التعقيب على تطور سياسي بهذا المستوى بهذا القدر من الساعات.

لكن التأخر في إصدار الموقف سُجل لاحقاً كنقطة إيجابية لأولمرت بادعاء أنه يتجنب التسرع في إصدار موقف قد يضطر للتراجع عنه لاحقاً من جهة، ومن جهة أخرى فإن أولمرت حرص على إنشاء مظلة دولية للموقف الإسرائيلي. كما أن تسارع ردود الفعل في الأوساط الدولية المؤيدة نوعاً ما للموقف الإسرائيلي، ساعد أولمرت مرة أخرى في الظهور بالموقف "المسؤول" من وجهة نظر الشارع الإسرائيلي. وعملياً، فإن موقف حزب كاديما من فوز حركة حماس انعكس في المواقف الرسمية الصادرة عن الحكومة، وهو أيضاً ما ساعد أولمرت على تخطي حقل ألغام آخر، في حملته الانتخابية<sup>82</sup>.

وصرّح رئيس جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) السابق، وأحد أبرز المرشحين في قائمة كاديما، لانتخابات الكنيست السابع عشر، آفي ديختر بأن "إسرائيل ستضطر إلى تحديد شكل الاتصالات، في حال ثباتها، مع السلطة الفلسطينية في عهد حماس". وشدد ديختر على النقاط الثلاثة التي حددها أولمرت، من أجل إدارة المفاوضات مع حماس وهي: "إنهاء العمليات، وتجريد كل التنظيمات الفلسطينية من الأسلحة، والاعتراف بالاتفاقيات التي وقّع عليها الفلسطينيون من أوسلو حتى خريطة الطريق وإلغاء وثيقة حماس"<sup>83</sup>.

وشدّدت "إسرائيل" حصارها على قطاع غزة في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية في 2006/1/25، وتشكيلها للحكومة الفلسطينية العاشرة، كما تمكنت من حشد التأييد الدولي حول شروطها الرامية إلى إخضاع حركة حماس. واستمر الحصار الإسرائيلي والدولي للقطاع، على الرغم من تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وإعلان الحكومة احترامها للاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع "إسرائيل"، وعلى الرغم من صدور قرار عن وزراء الخارجية العرب برفع الحصار إلا أن شيئاً من ذلك لم ينفذ.

وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15، شددت "إسرائيل" حصارها البحري والبري والجوي على القطاع، وأعلنت غزة "كياناً معادياً"، وأغلقت المعابر الحدودية للقطاع، ومنعت أهالي غزة من الدخول أو الخروج من القطاع، ومنعت دخول البضائع إلى القطاع إلا ما يسد رمق سكان غزة، وهددت بقطع الوقود عن قطاع غزة<sup>84</sup>.

وأمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في 2008/1/18 بـ"إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة<sup>85</sup>، كما قطعت "إسرائيل" الوقود بشكل كامل عن القطاع في 2008/1/20.

وفي 2008/6/19 وافقت فصائل المقاومة الفلسطينية بوساطة مصرية على الالتزام بتهدئة مدتها ستة أشهر قابلة للتمديد مع الجانب الإسرائيلي. غير أن "إسرائيل" لم تلتزم بشروط اتفاق التهدئة المعلنة؛ ومنها فتح المعابر، واستمرت في اتباع سياسة الخنق الاقتصادي للقطاع.

### هـ. استقالة أولمرت على خلفية قضايا الفساد:

ارتبط اسم أولمرت بالعديد من قضايا الفساد، مما جعل القضاء الإسرائيلي يشدّد الخناق عليه، حيث بات من الصعب جداً استمراره في ممارسة مهامه كرئيس للوزراء،



وتعززت الشبهات حول أولمرت بشأن تورطه في قضايا فساد واحتيال، إضافة إلى عمليات تزوير وسوء أمانة<sup>86</sup>. ومن هذه الفضائح:

- قضية بنك لثومي: فتح التحقيق في هذه القضية في شهر كانون الثاني/يناير 2007، واتهم أولمرت بالعمل على التلاعب في شروط عطاء خصخصة بنك لثومي من أجل مساعدة صديقه، رجل الأعمال الأسترالي فرانك لوي Frank Lowy الذي يعمل في مجال العقارات، للفوز في العطاء، والسيطرة على "نواة التحكم" بينك لثومي<sup>87</sup>. وأوصت الشرطة بإغلاق ملف التحقيق، غير أن الادعاء العام لم يتخذ قراراً نهائياً بهذا الخصوص<sup>88</sup>.
- قضية شراء منزل في شارع كرميه: بدأ التحقيق في هذه القضية في أيلول/سبتمبر 2007، واتهم أولمرت بالحصول على تخفيضات كبيرة، بلغت 320 ألف دولار، لدى شرائه منزلاً في القدس، وذلك مقابل تقديم امتيازات للمقاول الذي باعه المنزل، مستغلاً بذلك موقعه كرئيس سابق لبلدية القدس<sup>89</sup>.
- قضية وزارة الصناعة والتجارة: بدأ التحقيق في هذه القضية في تشرين الأول/أكتوبر 2007، حيث اتهم أولمرت بتعيينات سياسية في الوزارة، وفي سلطة المشاغل الصغيرة، في الفترة التي كان يتسلم فيها الوزارة. كما اتهم بتقديم امتيازات لزملائه صديقه وشريكه السابق، أوري ميسر Uriel Messer<sup>90</sup>.
- قضية الملفات المالية: بدأ التحقيق في هذه القضية في أيار/مايو 2008، واتهم أولمرت في إطارها بالحصول بصورة غير قانونية على 150 ألف دولار، من صديقه رجل الأعمال الأمريكي اليهودي مورييس تالانسكي Morris Talansky، على فترات متباعدة امتدت لـ 15 عاماً، خصص أولمرت 68 ألف دولار منها لتمويل حملته الانتخابية في حزب الليكود سنة 2002. كما أنه اقترض ما مجموعه 50 ألف دولار من تالانسكي ولم يقم بسدادها<sup>91</sup>. وعلى الرغم من أن أولمرت أكد

أنه لم يأخذ في أي فترة من الفترات "أغورة واحدة" لنفسه<sup>92</sup> (الشيكل يتكون من مائة أغورة)، إلا أن استطلاعاً للرأي نشرته جريدة هآرتس في 2008/5/28 أظهر أن 70% من الإسرائيليين لا يصدقون أن المال الذي أخذه أولمرت استخدم للحملات الانتخابية فقط<sup>93</sup>.

• قضية الرحلات الجوية للخارج: بدأ التحقيق في هذه القضية في حزيران/ يونيو 2008، واتهم أولمرت في سياقها بتمويل عشرات الرحلات الجوية وتكاليف البقاء في الخارج لنفسه ولعائلته من عدة مؤسسات، من خلال حسابات مزدوجة<sup>94</sup>. لكن التحقيقات لم تسفر عن أدلة كافية لإجراء لائحة اتهام بحق أولمرت<sup>95</sup>.

وخضع أولمرت لجلسات استجواب وتحقيق، على خلفية هذه القضايا، كما شنت الشرطة الإسرائيلية حملة مدهامات شملت عدداً من مكاتب الحكومة الإسرائيلية، وصادرت عدداً من الوثائق من مكتب رئيس بلدية القدس، التي رئسها أولمرت لمدة عشر سنوات<sup>96</sup>. وأعلنت الشرطة الإسرائيلية أنها استجوبت أولمرت 15 مرة فيما نسب إليه من تهمة في قضايا فساد<sup>97</sup>.

وكان استطلاع للرأي نشره مؤتمر سديروت في 2007/11/7، حول الفساد في حكومة أولمرت، أشار إلى أن 56% من المستطلعين يعتقدون أن أولمرت هو الأكثر فساداً في الحكومة، يليه وزير المالية السابق عضو كادما أبراهام هيرشزون الذي حصل على نسبة 55%، في حين احتل القائم بأعمال رئيس الحكومة عضو كادما أيضاً، حاييم رامون، ووزير ما يسمى بـ"التهديدات الاستراتيجية" أفيجدور ليرمان المرتبة الثالثة بنسبة 33%، واحتل المكان الرابع وزير الدفاع إيهود باراك، ووزير المالية روني بار-أون Ronnie Bar-on بنسبة 29%<sup>98</sup>. كما أظهر استطلاع نشرت نتائجه جريدة يديعوت أحرونوت في 2008/8/1، أن 69% من الإسرائيليين يطالبون أولمرت بالاستقالة بسبب القضايا الموجهة ضده<sup>99</sup>.



وأعلن أولمرت استقالته في 2008/9/21، بعدما أوصت الشرطة بتوجيه الاتهام إليه في قضيتي فساد من أصل خمس قضايا، يتم التحقيق فيها معه بتهم فساد مفترضة، يُعتقد أنه ارتكبها عندما كان رئيساً لبلدية القدس ومن ثم وزيراً للصناعة والتجارة في الحكومة التي شكلها شارون سنة 2003<sup>100</sup>. وجاءت استقالة أولمرت من رئاسة الحكومة الإسرائيلية بعد أربعة أيام من تولي تسيبي ليفني وزيرة الخارجية زعامة حزب كاديما في انتخابات داخلية<sup>101</sup>.

## ثالثاً: فترة رئاسة ليفني لحزب كاديفا

### 1. الانتخابات التمهيدية في كاديفا:

انحصرت المنافسة في الانتخابات التمهيدية لحزب كاديفا، التي جرت في 2008/9/18، في متنافسين رئيسيين هما؛ وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، ووزير المواصلات شاؤول موفاز. وقد تبني المرشحان (ليفني وموفاز) استراتيجيات مختلفة في إدارة حملتهما الانتخابية. فركزت ليفني على نزاهتها وبعدها عن شبهات الفساد على عكس أولمرت. وأملت بأن منصبها كوزيرة للخارجية سيوفر لكاديفا حظواً أكبر في حال اللجوء إلى انتخابات عامة مبكرة. وقدم أنصار ليفني مرشحتهم على أنها تمثل براجماتية الوسط الإسرائيلي، مما سيمنح الحزب الجديد نوعاً من الحيوية. كما عوّلت ليفني على أن جذورها الليكودية، إلى جانب براجماتيتها، سيمنحها أصواتاً من اليمين واليسار على حدّ سواء. ومقابل ذلك ركّز موفاز على مسألة الأمن مؤكداً على كونه الشخص الأمثل لقيادة "إسرائيل" على خلفية تقلده لوزارة الدفاع ورئاسة الأركان. وأكد على خطر إيران النووي، معتمداً على خبرته في هذا المجال بوصفه كان، وقت إجراء الانتخابات، مسؤولاً عن ملف الحوار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. كما احتفظ موفاز بعلاقات استراتيجية مع شاس، وعلى هذا الأساس فقد قدم نفسه على أنه المرشح الأمثل لنيل دعم الحزب الأصولي للحفاظ على الائتلاف القائم حتى سنة 2010.

وأسفرت هذه الانتخابات، وهي الأولى في تاريخ الحزب الذي تأسس قبل ثلاث سنوات، عن فوز ليفني بالزعامة بفارق 431 صوتاً على منافسها الأبرز وزير النقل شاؤول موفاز، وسط ادعاءات في أوساط موفاز بالتلاعب في عدد من صناديق الاقتراع. وحصلت ليفني على 16,936 صوتاً 43.1% مقابل 16,505 أصوات لموفاز 42%، فيما حصل وزير الداخلية مئير شيتريت على 3,327 صوتاً 8.5%، وحصل المتنافس الرابع وزير الأمن الداخلي آفي ديختر على 2,563 صوتاً 6.5%. وبلغت

نسبة التصويت 53.7% أي 32,87 عضواً من أصل 74 ألفاً من الأعضاء الرسميين في كاديبما<sup>102</sup>.

## 2. مساعي ليفني لتشكيل حكومة جديدة:

بعد تقديم لائحة اتهام قضائية ضده بسبب قضايا الفساد، قدم رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت استقالته للرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في 21/9/2008<sup>103</sup>، وذلك بعد أربعة أيام من تولي ليفني زعامة حزب كاديبما. وينص القانون الإسرائيلي على أن تسعى ليفني إلى تشكيل حكومة بديلة خلال 28 يوماً من يوم انتخابها. وفي حال عدم نجاحها، فسيتم منحها فرصة أخرى تصل إلى 12 يوماً أخرى. وفي حال الفشل مرة أخرى في تشكيل الحكومة البديلة، يُعلن عن انتخابات جديدة بعد 90 يوماً، يظل خلالها أولمرت رئيساً للحكومة بكامل الصلاحيات. وعلى هذا الأساس أسند شمعون بيريز مهمة تشكيل الحكومة الجديدة إلى ليفني، ومنحها مهلة 30 يوماً مُددت أسبوعان بناءً على طلب ليفني<sup>104</sup>.

إلا أن ليفني فشلت في تشكيل الحكومة بعد مفاوضات عسيرة، وأوصت بالذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة. وأكدت رئيسة حزب كاديبما أن قرارها جاء لرفضها الرضوخ لابتزاز الأحزاب التي فاوضتها، وقالت إن "مصلحة الدولة على رأس أولوياتي، وعندما تعين عليّ اتخاذ قرار بين استمرار الابتزاز وتقديم موعد الانتخابات، فضّلت الانتخابات". ودافعت ليفني عن جهودها التي انتهت بالإخفاق بالقول "أردت تشكيل حكومة وبذلت جهداً، لكن الأمور وصلت إلى أماكن جنونية، وأنا لن أستسلم للابتزاز"، وأضافت "لن أتعهد بشيء يشعل الشرق الأوسط، ولن أخرق الموازنة العامة في فترة أزمة اقتصادية"<sup>105</sup>.

وفي 28/10/2008 اتفقت الأحزاب الإسرائيلية على تاريخ 10/2/2009 موعداً للانتخابات التشريعية المبكرة، وحدد الموعد خلال مشاورات بين رؤساء مختلف الكتل البرلمانية، ورئيسة الكنيست داليا ايتسيك<sup>106</sup>.

### 3. العدوان على غزة؛

شددت الحكومة الإسرائيلية بقيادة كاديبما، عقب انتهاء فترة التهدئة في 2008/12/19، على ضرورة شنّ هجوم واسع على قطاع غزة بدعوى وقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية حول القطاع؛ إذ هدّدت تسيبي ليفني خلال زيارتها لمصر في 2008/12/25، بإسكات الصواريخ التي تطلقها حماس من القطاع<sup>107</sup>، وأضافت بأن الموقف في غزة أصبح يمثل عقبة في طريق إقامة الدولة الفلسطينية<sup>108</sup>. وقالت إن "سيطرة حماس على قطاع غزة ليست مشكلة لإسرائيل فقط، نحن نفهم احتياجات مصر، ولكن ما نفعله هو تعبير عن احتياجات المنطقة"<sup>109</sup>.

ودافعت ليفني عن العدوان، معتبرةً أن الخيار الوحيد المتاح أمام "إسرائيل" ضدّ حماس هو الخيار العسكري. وقالت "علينا حماية مدنيينا من الهجمات بالردّ عسكرياً على البنية التحتية في غزة". واتهمت ليفني حماس بأنها تستغلّ المدنيين في الأراضي التي تسيطر عليها "لأسباب دعائية". وشددت على أنه "إذا أصيب مدنيون فالمسؤولية عن ذلك تقع على عاتق حماس"<sup>110</sup>. وأشارت رئيسة حزب كاديبما إلى أن "إسرائيل" ما تزال تفضل حلّ الدولتين، وتلتزم بعملية المفاوضات مع السلطة الفلسطينية الشرعية في الوقت الذي تجابه فيه حركة حماس<sup>111</sup>.

وقالت ليفني في مقابلة مع فضائية الجزيرة في 2008/12/29، إن "إسرائيل" لم تهاجم غزة بالنيابة أو بطلب من أي طرف إقليمي أو دولي، لكنها اعتبرت أن الهجوم على القطاع يحقق ما سمته مصلحة العالم الحر، واعتبرته رداً "طبيعياً" على هجمات حماس على البلدات والمدن الإسرائيلية المحيطة بقطاع غزة. وعددت ليفني الشروط الإسرائيلية لوقف العمليات العسكرية ضدّ غزة؛ ومنها: أن تكفّ حماس عن مهاجمة البلدات الإسرائيلية المتاخمة لغزة، وأن تتوقف عن تهريب الأسلحة إلى داخل القطاع، وأن تفرج عن الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط Gilad Shalit. وأضافت في





هذا السياق بأن أطرافاً عربية معتدلة تعتقد بأن حماس تمثل خطراً على عملية التسوية، وعلى حلّ الدولتين<sup>112</sup>.

وقالت ليفني إن هدف "إسرائيل" على المدى القصير ليس إطاحة حماس، موضحةً أن "الطريقة الوحيدة [على المدى البعيد] ليتمكن الفلسطينيون من إقامة دولة يمرّ بتغيير الوضع في غزة"<sup>113</sup>.

وعقب صدور قرار مجلس الأمن الداعي لوقف إطلاق النار في غزة، قالت وزيرة الخارجية الإسرائيلية إن "إسرائيل" تعمل وفق ما تستدعيه مصلحة أمنها، وأمن مواطنيها فقط<sup>114</sup>. وذهبت ليفني إلى أن الهجوم الذي تشنه تل أبيب في قطاع غزة "ليس مجرد نزاع عابر يمكن أن ينتهي باتفاق"، مؤكدةً بأنه لن يتوقف قبل أن يحقق أهدافه. وأعلنت عن رفض حكومتها القاطع لقرار وقف إطلاق النار الصادر عن مجلس الأمن، ودعت نظراءها العرب الذين قالت إنهم "انتقلوا للعيش في نيويورك" إلى فهم أن القرار "لا يعني لإسرائيل شيئاً"، وقالت: "علينا أن نفهم أنه في اليوم الذي يلي انتهاء العملية يجب أن نكون واثقين من عجز حماس عن إعادة التسلح،" مشيرةً إلى أنه لا يمكن السماح للحركة بتكديس الأسلحة حتى دون استخدامها<sup>115</sup>.

وفي 2009/1/16، وقعت تسببي ليفني مع نظيرتها الأمريكية كوندوليزا رايس "مذكرة تفاهم"، نصّت على إسهام واشنطن بمساعدات تقنية ومراقبين؛ لمنع تهريب الأسلحة لحركة حماس، والعمل على تشكيل فرق مراقبة في رفح لسدّ الأنفاق ووقف تهريب الأسلحة، في استجابة لمطلب إسرائيلي رئيسي للتوصل إلى وقف إطلاق نار في غزة<sup>116</sup>. وفي 2009/1/17 أعلن إيهود أولمرت وقف العدوان على قطاع غزة من طرف واحد بوقف العمليات العسكرية<sup>117</sup>.

وفيما يتعلق بإعادة إعمار قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية، قالت ليفني: "إن تقديم المساعدات الإنسانية لقطاع غزة لا بدّ أن يتمّ بطريقة لا تدعم حركة حماس"<sup>118</sup>.

ورداً على سقوط نحو 80 صاروخاً منذ إعلان وقف إطلاق النار من جانب "إسرائيل" وحتى 2009/3/3؛ هدّدت زعيمة كادىما بضرب حركة حماس مجدداً في حال استمر إطلاق الصواريخ على مدن وبلدات إسرائيلية، معتبرة أن "الامتناع عن الرد الفوري على إطلاق أول قذيفة صاروخية كان خطأ". وأقرت ليفني بأن "إنجازات" الحرب الأخيرة على القطاع أخذت تتلاشى في ظل استمرار إطلاق الصواريخ الفلسطينية<sup>119</sup>.

#### 4. انتخابات الكنيست الثامن عشر وتداعياتها على حزب كادىما:

وفي 2009/2/10 عقدت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الثامن عشر، وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع 5,278,985 شخصاً، وشارك في الانتخابات 3,441,898 ناخباً؛ أي ما نسبته 65.2% من أصحاب حق الاقتراع. وشارك في الانتخابات 34 قائمة انتخابية، تمكنت 12 قائمة من تجاوز نسبة الحسم التي تشترط حداً أدنى لدخول الكنيست هو 2% من عدد الأصوات<sup>120</sup>. والجدول التالي يوضح نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر:

جدول 2: نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر<sup>121</sup>

المقاعد	عدد الأصوات الصالحة	اسم القائمة
28	758,032	كادىما
27	729,054	الليكود (التكتل)
15	394,577	"إسرائيل بيتنا"
13	334,900	العمل
11	286,300	شاس
5	147,954	يهود التوراة والسبت أغودات إسرائيل - ديغل هتوراة
4	113,954	القائمة العربية الموحدة - الحركة العربية للتغيير
4	112,570	هنيحود هليثومي
4	112,130	الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)
3	99,611	الحركة الجديدة - ميرتس
3	96,765	البيت اليهودي
3	83,739	التجمع الوطني الديموقراطي (بلد)





للإسرائيليين بنسبة بلغت 63.2%. ومع ذلك فإن نسبة المشاركة وصلت إلى 65.2%.

رابعاً: تفوق حزب "إسرائيل بيتنا" وتقدمه إلى المركز الثالث، تاركاً حزب العمل في المرتبة الرابعة، وهو أدنى عدد من المقاعد حصل عليه الحزب في الانتخابات الإسرائيلية منذ أول انتخابات إسرائيلية أجريت سنة 1949. وي طرح تراجع حزب العمل الكثير من الأسئلة والتكهنات بشأن مستقبل الحزب في الساحة الحزبية الإسرائيلية، بل وربما يكون ذلك إعلاناً شبه أخير إلى بداية زوال اليسار برمته في "إسرائيل". ويبدو أن الجمهور الإسرائيلي لا يرى اليوم صورة مشوهة لحزب الليكود كما كان يراها سابقاً، بل يراها أشد نقاء من صورة كل من كاديما والعمل، وأحزاب أخرى.

بدا واضحاً أن نتائج انتخابات الكنيست قد قلّصت من إمكانية حزب كاديما في تشكيل حكومة ائتلاف دون اللجوء إلى الأحزاب اليمينية، وخاصة حزبي "إسرائيل بيتنا" وشاس؛ فالفارق بين كاديما المتصدر والليكود، المنافس على تولي تشكيل الحكومة الجديدة، كان مقعداً واحداً. وقامت ليفني بسلسلة مشاورات مع "إسرائيل بيتنا" وشاس والليكود من أجل تشكيل حكومة ائتلاف، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل؛ بالرغم من أن الوزير حاييم رامون من قادة حزب كاديما، قد أعلن أن حزبه وزعيمته تقبلان بـ 90% من شروط حزب "إسرائيل بيتنا"<sup>123</sup>.

وحسب الوثيقة الرسمية التي سلمها رامون في 2009/2/16، إلى وفد تفاوضي عن "إسرائيل بيتنا"، فإن ليفني قبلت بطلب ليرمان، بتقييد أي تعبير قومي للأقلية الفلسطينية داخل "إسرائيل" (فلسطيني 48) في وطنها. كذلك قبلت ليفني باشتراط ليرمان ربط منح الحقوق للمواطنين العرب بتأدية الخدمة العسكرية، أو "الخدمة الوطنية" البديلة عنها. وبالرغم من أن الوثيقة لم تضع قيوداً على إجراء مفاوضات مع أطراف فلسطينية وعربية، فإنها أكدت انسجاماً مع توجهات ليرمان، على أن الحكومة الإسرائيلية ستعمل على القضاء على سلطة حركة حماس في قطاع غزة، بوصفه هدفاً استراتيجياً لـ "إسرائيل" بقيادة ليفني<sup>124</sup>.



وذكرت هآرتس أن ليفني قالت: "لقد منحني الجمهور الثقة، في الوقت الذي حصل فيه حزب كاديفا على غالبية الأصوات، صحيح بأن الكتلة المركزية في الحكومة ليست لصالحها، إلا أنني أستطيع منح ليبرمان التحالف الثنائي، والتغيير في سياسة السلطة، الأمر الذي لن يستطيع نتياهو ورفاقه القيام به"، على حد تعبيرها<sup>125</sup>.

وقد أدلت ليفني بتصريحات في 2009/2/15، أعربت فيها عن استهجانها من عدم القبول بنتيجة الانتخابات التي منحت حزبها كاديفا تفوقاً في عدد المقاعد، وقالت لصحفيين، "إن المسألة ليست بحاجة إلى عملية حسابية، ف 28 مقعداً أكبر من 27 مقعداً". وقالت إن الشعب اختارها في المقدمة، وهي ليست معنية أن تكون بالمرتبة الثانية في أي حكومة، لأن هذا لا يمنحها الفرصة لكي تقود<sup>126</sup>.

وفي 2009/2/20 كلف الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز رسمياً زعيم الليكود بنيامين نتياهو تشكيل الحكومة الجديدة الـ 32 بعد أن أوصاه بذلك 65 نائباً، يمثلون ستة أحزاب يمينية ودينية متطرفة، هي: الليكود، و"إسرائيل بيتنا"، وشاس، ويهدوت هتوراة، والاتحاد القومي - مفدال، والبيت اليهودي. ويشكل هذا العدد غالبية مطلقة في الكنيست الجديدة (من مجموع 120 نائباً). وبحسب القانون فقد كان أمام نتياهو 28 يوماً لإنهاء المهمة، مع إمكان الطلب بتمديدها 14 يوماً أخرى في حال تعثرت جهوده. وتوجه نتياهو فور تكليفه إلى زعيم حزبي كاديفا تسيبي ليفني، والعمل بإهود باراك للانضمام إلى حكومته<sup>127</sup>.

وعلى الرغم من المشاورات التي أجراها نتياهو مع ليفني إلا أن الأخيرة رفضت الانضمام للحكومة، مبررة ذلك بقولها: "إن الاجتماع [كان الاجتماع الثاني والأخير مع نتياهو] لم يحسم أيّاً من نقاط الخلاف في الرأي بيننا في القضايا الجوهرية، ما يحول دون وحدة حقيقية". وأضافت إن مبدأ دولتين للشعبين ليس مجرد شعار فارغ، "إنما هو الطريق الوحيد التي يمكن لإسرائيل أن تبقى يهودية ديمقراطية. هذه مسألة جوهرية... والوحدة لا تعني الجلوس في الحكومة فقط، إنما شراكة في الطريق".

وأكدت على أن "نتنياهو رفض أن يضمن الخطوط العريضة لحكومته الجديدة نصاً يؤكد سعيها إلى تطبيق مبدأ الدولتين... كاديما لن تكفي بنصوص ضبابية للخطوط العريضة... انتهى اللقاء من دون أي اتفاق، وعليه لن نكون قادرين على دخول حكومته"<sup>128</sup>.

وبرزت الخلافات داخل كاديما في 2009/3/2 بشكل واضح؛ نتيجة لرفض ليفني الانضمام لحكومة نتنياهو، فقد أكدت ليفني في اجتماع لكتلة حزبها البرلمانية على موقفها الراض للانضمام إلى حكومة نتنياهو، في حين أن الرجل الثاني في الحزب موفاز، أعرب عن تحفظه على هذا التوجه الذي اعتبره خاطئاً. وطالب موفاز في الجلسة ذاتها بتشكيل وفد مفاوضات مع الليكود لسماع ما هو مستعد له في الموضوع السياسي و"بعدئذ نجتمع ونتخذ القرار". واعتبر موفاز رفض عرض نتنياهو من دون مفاوضات "صفعة لجمهور الناخبين الذي منحنا 28 مقعداً". وردت ليفني قائلة، "لا معنى لحكومة كل هدفها الحفاظ على وجودها، بل يجب أن يكون [هناك] برنامج يوحدنا، وخاصة برنامج متفق فيه على الحل (مع الفلسطينيين)". وقالت ليفني "إن هناك أعضاء كنيست من كاديما يطالبون بأن نتوصل إلى حل وسط مع الليكود، ولكن يجب تذكيرهم بأننا انفصلنا عن الليكود لهذا السبب السياسي"<sup>129</sup>.

وفي 2009/3/24 قرّر حزب العمل برئاسة باراك الانضمام إلى حكومة نتنياهو<sup>130</sup>؛ وقد انتقدت ليفني، قراره، ورأت أن موقف العمل هو "تعبير سياسي بشع" في الحياة السياسية الإسرائيلية، وأنه "من ناحية منطقية ورقمية، هو من ألف حكومة نتنياهو فعلياً"<sup>131</sup>. وفي 2009/3/31 حصلت حكومة نتنياهو، على ثقة الكنيست، بعد أن استندت على ائتلاف حكومي من ست كتل برلمانية، ضمت 74 نائباً من أصل 120 نائباً. وضمت حكومة نتنياهو ثلاثين وزيراً وسبعة نواب وزراء، بمعنى أن ما يقارب ثلث أعضاء الكنيست، هم في الحكومة وحولها، وهذا عدد قياسي في تاريخ حكومات "إسرائيل"<sup>132</sup>. ومن أبرز الوزراء<sup>133</sup>:



- بنيامين نتنياهو (الليكود): رئيس الحكومة.
  - إيهود باراك (العمل): وزير الدفاع، ونائب رئيس الحكومة.
  - أفيجدور ليرمان (إسرائيل بيتنا): وزير الخارجية، ونائب رئيس الحكومة.
  - رئيس الأركان الأسبق موشيه يعلون Moshe Ya'alon (الليكود): وزير التهديدات الاستراتيجية.
  - دان مريدور Dan Meridor (الليكود): وزير الأجهزة الاستخباراتية، ونائب رئيس الحكومة.
  - سلفان شالوم Silvan Shalom (الليكود): وزير التعاون الإقليمي.
  - إيلي يشاي Eliyahu Yishai (شاس): وزير الداخلية، ونائب رئيس الوزراء.
  - دانيال هيرشكوفيتز Daniel Hershkowitz (البيت اليهودي): وزير العلوم.
- ورداً على نيل حكومة نتنياهو للثقة؛ وصفت تسيبي ليفني الحكومة الجديدة: بـ”المتفخخة بعددها ووزراء لشؤون لا شيء“، مشيرةً إلى أنها اختلفت مع نتنياهو في الرؤية السياسية. وأضافت: ”أن على إسرائيل أن تبادر إلى خطوات سياسية بدلاً من أن تُفرض عليها“<sup>134</sup>.

## الخاتمة

تشكل حزب كاديما في أعقاب انشقاق شارون عن حزب الليكود في 2005/11/21، على خلفية المعارضة التي واجهها في داخل الحزب لخطة الفصل الأحادي عن قطاع غزة. وقد لعبت شخصية شارون "الكاريزمية" دوراً أساسياً في تأسيس الحزب واستقطاب شخصيات بارزة من اليمين واليسار.

يؤكد حزب كاديما في برنامجه السياسي على أن "للشعب الإسرائيلي حقاً قومياً وتاريخياً على أرض إسرائيل الكاملة"، و"حفاظاً على وجود إسرائيل دولة لليهود" فإنه يوافق على إنشاء دولة فلسطينية، وعلى التنازل عن جزء من "أرض إسرائيل"، لكن البرنامج السياسي لكاديما يشترط أن تكون "الدولة الفلسطينية" منزوعة السلاح، وخالية من "الإرهاب"، وأن تتنازل عن القدس وعن أجزاء شاسعة من الضفة الغربية، وأن يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة إلى الأرض المحتلة سنة 1948.

صعد نجم الحزب بعد تأسيسه ليتصدر استطلاعات الرأي في "إسرائيل"؛ غير أن غياب شارون المفاجئ عن الساحة السياسية في 2005/12/18 بسبب جلطة دماغية كان له تداعياته على النتائج التي حققها الحزب في انتخابات الكنيست السابع عشر في آذار/ مارس 2006. وعلى إثر غياب شارون عن الساحة السياسية تسلم إيهود أولمرت رئاسة الحزب والحكومة، وقد تمثل التحدي الأول للحزب الجديد في فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية مطلع سنة 2006. كما عاشت "إسرائيل" في ظل رئاسة أولمرت للحكومة وكاديما حرب لبنان الثانية في صيف 2006، وتداعياتها التي تمثلت في تقرير فينوغراد، مما أدى إلى تدني شعبية أولمرت إلى مستويات قياسية في ضوء مطالبات باستقالته. غير أن الائتلاف الحكومي بقيادة كاديما بقي في الحكم بسبب انتفاء مصلحة شركاء الائتلاف الأساسيين، حزبي العمل وشاس، في أي انتخابات مبكرة. ودخلت الساحة السياسية الإسرائيلية بقيادة كاديما منعطفاً آخر، بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في 2007/6/15،





فشددت "إسرائيل" حصارها على القطاع، وأعلنت غزوة "كياناً معادياً"، ثم كان مؤتمر "أنابوليس" في 2007/11/27 بمشاركة أولمرت الذي لم يفض إلى أية نتائج في ضوء استمرار المشاريع الاستيطانية خاصة في القدس.

غير أن فضائح الفساد التي أحاطت بأولمرت دفعته في نهاية المطاف إلى إعلانه عدم ترشحه للانتخابات التمهيدية لكاديفا في أيلول/ سبتمبر 2008، ومن ثم تقديم استقالته من رئاسة الحكومة. وأفضت الانتخابات التمهيدية لكاديفا إلى فوز ليفني برئاسة الحزب، غير أنها أخفقت في تشكيل حكومة ائتلافية جديدة برئاسة، مما دفع باتجاه انتخابات عامة مبكرة تقرر في 2009/2/10.

وفي ظل صعود اليمين الإسرائيلي بزعامة الليكود في استطلاعات الرأي، حاول حزب كاديفا برئاسة ليفني أن يستثمر نتائج العدوان على غزة أواخر سنة 2008 في انتخابات الكنيست الثامن عشر في 2009/2/10، مدعياً أن العملية حققت أهدافها، إلا أن نتائج الانتخابات، وإن أبقّت الحزب في الصدارة بفارق مقعد عن حزب الليكود؛ فقد حرّمته من قيادة الحكومة بعد فشل مشاورات تشكيلها مع الأحزاب اليمينية وعلى رأسها الليكود و"إسرائيل بيتنا". وعلى الرغم من سعي الليكود لضم كاديفا إلى الحكومة الائتلافية الجديدة التي شكلها بنيامين نتنياهو، فقد فضل الحزب أن يكون في صفوف المعارضة، مراهناً على قصر عُمر أي ائتلاف حكومي سيعمد نتنياهو على تشكيله.

ويبدو أن حزب كاديفا ما زال يشكل جانباً مهماً في السياسة الإسرائيلية، وعلى الرغم من ابتعاده عن مقاليد الحكم. وربما تشهد الفترة المقبلة أحداثاً مهمة على صعيد ملف التسوية السياسية والملف النووي الإيراني، قد يكون لكاديفا دور فاعل في تحديد مسارها أو استيعاب ارتداداتها.

## الهوامش

- <sup>1</sup> أخذ اسم الكنيست من لفظ "هكنيست هغدولا" (المجلس الأكبر)، الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود نهاية القرن السادس ق.م..
- <sup>2</sup> كميل منصور (محرر)، إسرائيل: دليل عام 2004 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004)، ص 20.
- <sup>3</sup> موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، الكنيست الأولى - تركيب الكتل وتركيب الحكومات، انظر: [http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist1\\_s.htm](http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist1_s.htm)
- <sup>4</sup> موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، جميع دورات الكنيست: لمحة عامة، انظر: [http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist\\_all.htm](http://www.knesset.gov.il/history/arb/hist_all.htm)
- <sup>5</sup> The Jewish Agency for Israel, Department for Jewish Zionist Education, see: <http://www.jafi.org.il/education/actual/elections2001/423.html>
- <sup>6</sup> Ibid.
- <sup>7</sup> موقع المعرفة، انظر: [http://www.marefa.org/index.php/%D8%AB%D8%BA%D8%B1%D8%A9\\_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B1%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%B1](http://www.marefa.org/index.php/%D8%AB%D8%BA%D8%B1%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%B1%D8%B3%D9%88%D8%A7%D8%B1)
- <sup>8</sup> The Jewish Agency for Israel, Department for Jewish Zionist Education, see: <http://www.jafi.org.il/education/actual/elections2001/423.html>
- <sup>9</sup> Jewish Virtual Library, see: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/biography/sharon.html>
- <sup>10</sup> Ibid.
- <sup>11</sup> شبكة بي بي سي الإخبارية، 2000/10/3، انظر: [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid\\_954000.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_954000.stm)
- <sup>12</sup> موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، انظر: <http://www.knesset.gov.il/lexicon/arb/sharon.htm>
- <sup>13</sup> Jewish Virtual Library, see: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/sharonwin.html>
- <sup>14</sup> موقع الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/699141F7-7EDF-498A-A9A0-3366EB1352B4.htm>
- <sup>15</sup> The Jerusalem Post newspaper, 18/10/2001, see: [http://info.jpost.com/C002/Supplements/CasualtiesOfWar/2001\\_10\\_17.html](http://info.jpost.com/C002/Supplements/CasualtiesOfWar/2001_10_17.html)
- <sup>16</sup> الجزيرة.نت، 2004/10/3، انظر: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/699141F7-7EDF-498A-A9A0-3366EB1352B4.htm>



17 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2002، انظر: <http://www.pchrgaza.org/files/annual/arabic/annual%20report%202002.pdf> وموقع الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير الأمين العام المعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة د إ ط - 10/10، 2002/7/30، انظر: <http://www.un.org/arabic/peace/jenin/index.html> المصدر نفسه.

18 المصدر نفسه.  
19 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، التقرير السنوي لعام 2002.  
20 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير الأمين العام المعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة د إ ط - 10/10، 2002/7/30.  
21 الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن الأحداث التي وقعت مؤخراً في جنين والمدن الفلسطينية الأخرى، 2002/8/1، انظر:

<http://www.un.org/arabic/peace/jenin/jeninpressrelease.htm>  
22 جريدة الشرق الأوسط، لندن، 2002/4/22.  
23 المصدر نفسه.

24 الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة، تقرير الأمين العام المعدّ عملاً بقرار الجمعية العامة د إ ط - 10/10، 2002/7/30.

25 الشرق الأوسط، 2002/5/8.

26 الشرق الأوسط، 2002/4/22.

27 الجزيرة. نت، 2003/10/3، انظر:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/6557821F-1B1B-4ADF-B101-3638359B976E.htm>

28 مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب في مركز تراث الاستخبارات (م. ت. س)، انظر:

<http://www.terrorism-information.com/?act=articles&id=169&sid=24&ssid=0>  
29 الشرق الأوسط، 2002/11/1.

30 الشرق الأوسط، 2002/11/4.

Jewish Virtual Library, see: 31

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Politics/2003time.html>

32 بي بي سي، 2002/11/29، انظر:

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_2526000/2526289.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2526000/2526289.stm)

Jewish Virtual Library, see: 33

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Politics/prelim2003.html>

34 بي بي سي، 2003/2/7، انظر:

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid\\_2735000/2735111.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2735000/2735111.stm)

- <sup>35</sup> بي بي سي، 2003/2/9، انظر: [http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_2739000/2739409.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_2739000/2739409.stm)
- Jewish Virtual Library, see: <sup>36</sup>
- [http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Peace/sharon\\_1203.html](http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsourc/Peace/sharon_1203.html)
- Israel Ministry of Foreign Affairs, 20/4/2005, see: <sup>37</sup>
- <http://www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Israels+Disengagement+Plan-+Renewing+the+Peace+Process+Apr+2005.htm>
- <sup>38</sup> محسن صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 75.
- <sup>39</sup> موقع عرب 48، 2005/8/12، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=3&sid=59&id=30414>
- Haaretz newspaper, 23/8/2005, see: <sup>40</sup>
- [www.haaretz.com/hasen/spages/615867.html](http://www.haaretz.com/hasen/spages/615867.html)
- Yedioth Ahronoth newspaper, 15/8/2005, see: <sup>41</sup>
- <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3127288,00.html>
- Yedioth Ahronoth, 22/8/2005, see: <sup>42</sup>
- <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3131189,00.html>
- <sup>43</sup> جريدة الرأي العام، الكويت، 2005/8/24.
- Yedioth Ahronoth, 22/9/2005, see: <sup>44</sup>
- <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3145923,00.html>
- <sup>45</sup> جوني منصور (محرر)، تقرير مدار الاستراتيجي 2006: المشهد الإسرائيلي في العام 2005 (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2006)، ص 48-50.
- Haaretz, 21/11/2005, see: <sup>46</sup>
- <http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/7073.htm>
- <sup>47</sup> محسن صالح وبشير نافع، مصدر سابق، ص 58.
- <sup>48</sup> عرب 48، 2005/12/29، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=33836>
- Yedioth Ahronoth, 1/2/2009, see: <sup>49</sup>
- <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3498209,00.html>
- <sup>50</sup> موقع المشهد الإسرائيلي، 2005/12/4، انظر: <http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2815>
- <sup>51</sup> جوني منصور، مصدر سابق، ص 49.
- <sup>52</sup> جهاد حيدر، ظاهرة تصدح حزب كادما في استطلاعات الرأي: أسبابها وآفاقها، موقع مركز باحث للدراسات، 2006/2/15، انظر: [http://www.bahethcenter.org/arabic/siasa/15\\_2\\_jhad.htm](http://www.bahethcenter.org/arabic/siasa/15_2_jhad.htm)
- <sup>53</sup> محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007)، ص 56-57.



- 54 جهاد حيدر، مصدر سابق.
- 55 مجلة اللواء، عمّان، 2006/3/13.
- 56 *Haaretz*, 12/3/2006, see:  
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/693105.html>  
 اللواء، 2006/3/13.
- 57 The Knesset Website, Elections Results for the 17<sup>th</sup> Knesset, see:  
[http://www.knesset.gov.il/elections17/eng/results/Main\\_Results\\_eng.asp](http://www.knesset.gov.il/elections17/eng/results/Main_Results_eng.asp)
- 59 جريدة البيان، الإمارات، 2006/3/21.
- 60 The Knesset Website, Elections Results for the 16<sup>th</sup> Knesset, see:  
[http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng\\_mimshal\\_res16.htm](http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res16.htm); and The Knesset Website, Elections Results for the 17<sup>th</sup> Knesset.
- 61 محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، ص 61-62.
- 62 *The Guardian* newspaper, London, 5/5/2006, see:  
<http://www.guardian.co.uk/israel/Story/0,,1768061,00.html>
- 63 مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ 31، انظر:  
<http://www.pmo.gov.il/PMOAr/History1/FormerGovernments/gov30.htm>
- 64 محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008)، ص 80.
- 65 تقرير لجنة فينوغراند الجزئي، الفصل السابع: استنتاجات، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 70، ربيع 2007، ص 113-119.
- 66 مركز مدار، "الورقة الإسرائيلية" رقم 39: استنتاجات لجنة فينوغراند - تشخيص الفشل الإسرائيلي في لبنان، انظر:  
<http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=212>  
*Yedioth Ahronoth*, 30/4/2007, see:  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3393887,00.html>  
*Yedioth Ahronoth*, 25/8/2006, see:  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3295576,00.html>  
*Haaretz*, 2/5/2007, see:  
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/855056.html>  
 عرب 48، 2006/9/22، انظر:  
<http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=39755>
- 71 جريدة الرأي، عمّان، 2006/10/13.
- 72 مداخلة أنطوان شلحت، ندوة قراءات استراتيجية في المشهد الإسرائيلي، مركز الأردن الجديد للدراسات والمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، عمّان، 2007/9/9-8.
- 73 محسن صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، ص 74-75.
- 74 المصدر نفسه، ص 112.
- 75 جريدة السفير، بيروت، 2007/11/21؛ وجريدة الدستور، عمّان، 2007/11/21.
- 76 جريدة الحياة، لندن، 2007/11/28.

- <sup>77</sup> البيان، 2007/11/28.  
<sup>78</sup> وكالة رويترز للأخبار، 2007/11/28، انظر: [http://ara.today.reuters.com/news/NewsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-11-28T034501Z\\_01\\_EGO804545\\_RTRIDST\\_0\\_OEGTP-MID-BUSH-TALKS-AB5.XML](http://ara.today.reuters.com/news/NewsArticle.aspx?type=topNews&storyID=2007-11-28T034501Z_01_EGO804545_RTRIDST_0_OEGTP-MID-BUSH-TALKS-AB5.XML)
- <sup>79</sup> موقع حركة السلام الآن، "المستقبل حسب مخططات وزارة البناء والإسكان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة"، آذار/ مارس 2009، انظر: [http://www.peacenow.org.il/data/SIP\\_STORAGE/files/7/4047.pdf](http://www.peacenow.org.il/data/SIP_STORAGE/files/7/4047.pdf)
- <sup>80</sup> الحياة، 2009/3/3؛ وحركة السلام الآن، مصدر سابق.
- <sup>81</sup> الحياة، 2009/4/26.
- <sup>82</sup> برهوم جريسي، الأحزاب الإسرائيلية الكبرى تلائم برامجها مع فوز حماس، المشهد الإسرائيلي، 2006/2/10، انظر: <http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2902>
- <sup>83</sup> عرب48، 2006/2/17، انظر: <http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=6&id=34907>
- <sup>84</sup> *Haaretz*, 16/6/2007, see: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/871313.html>
- <sup>85</sup> جريدة القيس، الكويت، 2008/1/19.
- <sup>86</sup> *Haaretz*, 15/7/2008, see: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/1002258.html>
- <sup>87</sup> *Haaretz*, 17/1/2007, see: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/814213.html>
- <sup>88</sup> *Israelinsider*, 15/9/2007, see: <http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/12048.htm>
- <sup>89</sup> *The Jerusalem Post*, 26/5/2008, see: <http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211434110802&pagename=JPost/JParticle/ShowFull>
- <sup>90</sup> *Israelinsider*, 11/11/2007, see: <http://web.israelinsider.com/Articles/Politics/12338.htm>
- <sup>91</sup> *The Jerusalem Post*, 28/5/2008, see: <http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211872824935&pagename=JPost%2FJParticle%2FShowFull>
- <sup>92</sup> *The Jerusalem Post*, 26/5/2008, see: <http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1211434110802&pagename=JPost/JParticle/ShowFull>
- <sup>93</sup> *Haaretz*, 28/5/2008, see: <http://www.haaretz.com/hasen/spages/987959.html>
- <sup>94</sup> *Yedioth Ahronoth*, 1/8/2008, see: <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3576358,00.html>



- Haaretz*, 4/8/2008, see: <sup>95</sup>  
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1007072.html>
- <sup>96</sup> موقع القناة الإخبارية الأمريكية سي إن إن، 2008/5/13، انظر:  
[http://arabic.cnn.com/2008/middle\\_east/5/12/olmert.investigations/index.html](http://arabic.cnn.com/2008/middle_east/5/12/olmert.investigations/index.html)
- <sup>97</sup> الدستور، 2009/2/21.
- Haaretz*, 9/11/2007, see: <sup>98</sup>  
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/921535.html>
- Yedioth Ahronoth*, 1/8/2008, see: <sup>99</sup>  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3576393,00.html>
- <sup>100</sup> جريدة فلسطين، غزة، 2009/2/14.
- <sup>101</sup> جريدة الغد، عمان، 2008/10/21.
- Yedioth Ahronoth*, 18/9/2008, see: <sup>102</sup>  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3598425,00.html>
- The Jerusalem Post*, 22/9/2008, see: <sup>103</sup>  
<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1221976325874&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull>
- <sup>104</sup> الغد، 2008/10/21.
- Haaretz*, 27/10/2008, see: <sup>105</sup>  
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1031604.html>
- Haaretz*, 28/10/2008 see: <sup>106</sup>  
<http://www.haaretz.com/hasen/spages/1031945.html>
- Yedioth Ahronoth*, 26/12/2008, See: <sup>107</sup>  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3644530,00.html>
- <sup>108</sup> جريدة الأهرام، مصر، 2008/12/26.
- <sup>109</sup> جريدة القدس العربي، لندن، 2008/12/26.
- <sup>110</sup> الغد، 2008/12/28.
- <sup>111</sup> الشرق الأوسط، 2008/12/28.
- <sup>112</sup> الجزيرة.نت، 2008/12/29، انظر:  
<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5EED2AB9-FF94-4C13-9ADE-F1AAD1DFFB56.htm>
- <sup>113</sup> الحياة، 2009/1/2.
- <sup>114</sup> بي بي سي، 2009/1/9، انظر:  
[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle\\_east\\_news/newsid\\_7819000/7819381.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_7819000/7819381.stm)
- <sup>115</sup> سي إن إن، 2009/1/12، انظر:  
<http://arabic.cnn.com/2009/gaza.escalation/1/11/clashes.intensifies/index.html>
- The Time* newspaper, London, 17/1/2009, see: <sup>116</sup>  
[http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle\\_east/article5532407.ece](http://www.timesonline.co.uk/tol/news/world/middle_east/article5532407.ece)

- 117 الشرق الأوسط، 2009/1/18.
- 118 جريدة الخليج، الإمارات، 2009/2/27.
- 119 الحياة، 2009/3/4.
- 120 موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية بالعربية (تواصل)، انظر:  
<http://www.altawasul.com/MFAAR/this+is+israel/history/important+events/elections+2009.htm>
- 121 موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، حول نتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر، انظر:  
[http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal\\_res18\\_arb.htm](http://www.knesset.gov.il/description/arb/mimshal_res18_arb.htm)
- 122 خالد وليد محمود، انتخابات الكنيست... "إسرائيل" تختار التطرف!، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009/2/19، انظر:  
<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=84664>
- 123 *Yedioth Ahronoth*, 16/2/2009, see:  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3672788,00.html>
- 124 *Ibid*
- 125 القدس العربي، 2009/2/13.
- 126 المصدر نفسه.
- 127 *Yedioth Ahronoth*, 20/2/2009, see:  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3674886,00.html>
- 128 *Yedioth Ahronoth*, 27/2/2009, see  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3678490,00.html>
- 129 *Yedioth Ahronoth*, 3/3/2009, see:  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3679884,00.html>
- 130 *The Jerusalem Post*, 25/3/2009, see:  
<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1237727528096&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull>
- 131 *Yedioth Ahronoth*, 25/3/2009, see:  
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3691911,00.html>
- 132 *The Jerusalem Post*, 1/4/2009, see:  
<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1238423647847&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull>
- 133 موقع الكنيست الإسرائيلي بالعربية، انظر:  
[http://www.knesset.gov.il/mk/eng/MKIndex\\_Current\\_eng.asp?view=4](http://www.knesset.gov.il/mk/eng/MKIndex_Current_eng.asp?view=4)
- 134 *The Jerusalem Post*, 31/3/2009, see:  
<http://www.jpost.com/servlet/Satellite?cid=1238423653995&pagename=JPost%2FJPArticle%2FShowFull>





## هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على حزب كاديما، ويتحدث عن ظروف نشأته، وأثر غياب شارون عليه. ثم يتعرض التقرير لرئاسة إيهود أولمرت للحزب، وفوزه في انتخابات الكنيست السابع عشر، وخوضه الحرب على لبنان، وإدارته لملف التسوية، وقضايا الفساد التي أحاطت به. ثم يعرض التقرير لفترة رئاسة تسيبي ليفني للحزب، والانتخابات الداخلية في كاديما، ومسعاعي ليفني لتشكيل حكومة جديدة. ويتحدث أيضاً عن دور كاديما في العدوان على غزة، ثم يستعرض انتخابات الكنيست الثامن عشر وتداعياتها على الحزب.

وهذا التقرير هو الإصدار التاسع من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها، وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير

### مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: | 961 1 803 644 + لتفاكس: 961 1 803 643 +

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

